التوزيع: محـــدود
E/ESCWA/SD/1994/WG.4-WOM/8
٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤
ARABIC
الأصـل: بالعربيـة

اجتمـــاع فـريق خـــبراء حـول
الاســـــرة العربيـة في مجـتمـع متغـــير:
مفهـــوم جـديد للمشـــاركة
١٠ - ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٤
ابو ظبي

EXPERT GROUP MEETING ON
THE ARAB FAMILY IN A CHANGING SOCIETY:
A NEW CONCEPT FOR PARTNERSHIP
10 - 14 December 1994
Abu Dhabi

اجتماع فريق خبراء حول الأسرة العربية
في مجتمع متغير: مفهوم جديد للمشاركة
١٠-١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤
أبو ظبي

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
18 DEC 1994
LIBRARY + DOCUMENT SECTION

تغير القيم في العائلة العربية(*)

(*) أعدت هذه الورقة الدكتورة ثريا التركي أستاذة في الانتروبولوجيا، الجامعة الامريكية في القاهرة. والدكتورة هدى زريق، احصائية في علم الأحياء، كبيرة مشاركين، مجلس السكان، القاهرة، واستاذة زائرة في كلية العلوم الصحية في الجامعة الامريكية في بيروت. والآراء الواردة هي آراء المؤلفتين ولا تعكس بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

- صدرت دون تحرير رسمي.

94-0698

المحتويـــات

الصفحة

مقدمـــة ١

أولا- عناصر التغير الاجتماعي ٧

ثانيا- البنية الانتاجية وقوة العمل ٧

ثالثا- التحضـــــر ٨

رابعا- التعليم ٩

خامسا- الهجرة ١٠

سادسا- الوضع الاجتماعي للمرأة والشباب ١٠

سابعا- التكوين البنائي للعائلة العربية ١٢

ثامنا- تأنيث الأسرة ١٥

تاسعا- حجم العائلة ١٦

عاشرا- تغير العلاقات داخل العائلة ١٧

ألف- العلاقة بين الرجل والمرأة ١٨
باء- العلاقة بين الكبار والصغار ٢١

حادي عشر- تغير القيم داخل العائلة ٢٥

ألف- من الجماعية الى الفردية ٢٥
باء- الشرف والاحتشام ٢٧
جيم- الطاعـــــة ٢٩

ثاني عشر- خلاصة وتعقيب ٣١

التذييل ٣٦

المراجع العربية ٤١
المراجع الانكليزية ٤٢

مقدمـــــة(*)

تحاول هذه الدراسة تحليل التغيرات التي طرأت على العائلة العربية، أساسا، فيما يتعلق بطبيعة العلاقات والقيم في داخلها. والمنهجية العلمية تقتضي البدء بتحديد المفاهيم الاجرائية والأطر الفكرية المستخدمة في التحليل. وبالطبع، يجيء في مقدمتها مفهوم "العائلة" الذي يمكن الاعتماد في تعريفه على مصدرين. المصدر الاول هو ما يرد في دراسات العلوم الاجتماعية والمصدر الثاني هو المعنى الذي يعطيه الناس انفسهم لمفهوم العائلة، اذ يذكر البعض مثلا البيت (بمعنى الوحدة السكنية) ويذكر البعض الآخر الاهل (بمعنى وحدة القرابة)، وهكذا. ومع التشديد على اهمية المصدر الاخير، فان افتقادنا الى معلومات تبين نظرة الناس انفسهم الى مفهوم العائلة يجعلنا مضطرين إلى الاعتماد بشكل اساسي على ما ورد حول مفهوم العائلة في تراث العلوم الاجتماعية.

يتحرك معظم الباحثين في العلوم الاجتماعية على اربعة محاور اساسية يعتمدونها بدرجات متفاوتة في تعريفهم للعائلة. وتختلف منهجية دراسة العائلة حسب المحاور التي يختارها الباحث لإجراء التعريف. وهذه المحاور هي: علاقة القرابة أو النسب، والمشاركة في السكن، وتوزيع الادوار المعيشية والوظائف الانتاجية، وأخيرا، تنشئة الاطفال، مع ملاحظة أنه لا يمكن افتراض ان العائلة هي وحدة متجانسة حتى في المجتمع الواحد، ولا يمكن ايضا افتراض ان مفهوم العائلة موحد عبر طبقات المجتمع الواحد وعبر مجموعاته الإثنية - وإن أخذت جميع المحاور السابقة في الاعتبار.

في المحور الاول، وهو القرابة أو النسب، نستطيع ان نلاحظ هيمنة النسب الأبوي على العائلة في البلدان العربية، بمعنى ان القرابة هنا يحددها العصب. بيد أن هناك مفهوما آخر تتحدد فيه القرابة بأواصر الدم، فتشمل الأب والأم على حد سواء. واستخدام هذا المفهوم الاخير يوسع نطاق المجموعة المكونة للعائلة، لذلك يستعمل مفهوم العائلة في اغلب الاحيان ليحدد مجموعة اصغر قد تكون العائلة الممتدة او حتى العائلة النووية.

اما المحور الثاني، أي المشاركة في السكن، فيتضمن هو الآخر مجالا كبيرا للتفاوت. فقد يسكن أفراد مع العائلة بدون أن يمتوا بصلة قرابة لأي من أفرادها. كما أن افراد العائلة المقيمين سويا يتبدلون ويتغيرون في مراحل مختلفة من عمر الفرد. وقد وصفت العائلة في المجتمعات العربية - تقليديا - بأنها ممتدة تعتمد في سكنها على علاقة القرابة بالأب. وإن كان هذا الوصف في حد ذاته مقبولا، إلا أنه لا يصف الواقع في كل الأحوال والمجالات لأن أفراد المجموعة السكنية قد يتحولون، عبر مراحل مختلفة، من السكن مع أهل الزوج إلى السكن مع أهل الزوجة إلى العودة إلى السكن مع أهل الزوج، ... إلخ.

المحور الثالث، أي توزيع الأدوار المعيشية والوظائف الإنتاجية، يتضمن تفاوتا كبيرا ايضا. ويحدد هذا التفاوت بالأساس النظام الاقتصادي في المجتمع الذي تعيش فيه العائلة، ويبرزه اختلاف مراكز القوة في العائلة وتأثيرها في توزيع الوظائف. فقد يكون من حق وواجب أفراد العائلة المساهمة في الإنتاج، غير ان حصتهم في الاستهلاك قد تكون مختلفة، كما قد لا يكون لبعض أفراد العائلة حق التصرف في التوزيع (بمعنى بيع الانتاج). والاختصاص في توزيع الأدوار له اعتباره أيضا في هذا المحور، فقد يكون الانتاج أحيانا من اختصاص الرجل، بينما الانجاب "طبيعيا" هو من اختصاص المرأة وترتبط به في معظم الأحيان وظيفة تنشئة الأطفال.

(*) ساعد في هذه الدراسة الباحث محمد حاكم.

المحور الاخير ينظر إلى العائلة كوحدة يتم داخلها تنشئة الاطفال. فمن خلال عملية التنشئة يكون الافراد هويتهم من حيث ذكورتهم أو أنوثتهم وأدوارهم في العائلة والمجتمع، بالإضافة إلى هويتهم الطبقية والدينية واللغوية. وينتج من الاختلافات في أنماط التنشئة تباينات في نمط العائلة العربية وبنائها وطبيعة العلاقات فيها.

إن عرضنا للتغيرات التي طرأت على العائلة "العربية" سيجري عبر جميع هذه المحاور. واستعمالنا لمفهوم العربية يحدد اهتمامنا بنمط العائلة في البلدان العربية، مع مراعاة اشكالية الاعتماد على اللغة و"الثقافة العربية" في تحديد هوية العائلة. فهناك مجموعات إثنية مختلفة في البلدان العربية، قد تتجانس مع خصائص "العائلة العربية"، كما ان العائلة العربية تتفق في بعض خصائصها مع العائلات في المجتمعات المجاورة.

إن أحد أهداف هذه الدراسة هو رصد التغير في القيم المتعلقة بالعائلة العربية. والقيم الاجتماعية تعرف بأنها معتقدات قد تشكل غاية - في حد ذاتها - يسعى اليها الفرد او تكون وسيلة، وهي تعمل على ترشيد انماط السلوك. وتؤثر القيم في حكم الفرد على الأمور وفي اختياراته لغاياته ووسائل تحقيقها. وتتسم القيم بدرجة من الاستقرار والاستمرارية، غير ان كل قيمة تشمل مجالات تتفاوت في اهميتها. وقد تتغير هذه المجالات وتبقى القيمة نفسها قائمة.

وفي رصدنا للتغير الذي طرأ على العائلة العربية سنحاول مواكبة التطور في الاقتصاد السياسي في المنطقة بداية بالقرن التاسع عشر. فمنذ ذلك الحين مرت المنطقة بتحولات اقتصادية وسياسية مهمة يتطلب الأمر النظر في تفاعلها مع القيم الاجتماعية وتأثيرها في نمط العائلة وبنائها وطبيعة العلاقات فيها، مع التركيز على العلاقة بين الآباء والأبناء وبين المرأة والرجل في إطار العائلة.

إن مرحلة الشباب تبدو مرحلة جديدة في الثقافة العربية نتجت من تطور المجتمع العربي خلال العقود الأخيرة، ولهذا السبب يتجه اهتمامنا إلى العلاقة بين الآباء والأبناء. وتحدد الدراسة هذه المرحلة زمنيا بالفترة الواقعة بين سن البلوغ وسن الزواج، مع التنبيه إلى أن هذا التحديد المتسع نسبيا يتفاوت من قطر إلى آخر، وأن سن الزواج يتفاوت من طبقة إلى أخرى، كما يتداخل هذا التحديد مع مرحلة "المراهقة" ومع سن "الرشد" أيضا، وهذا الأخير تختلف القوانين في تحديده من قطر إلى آخر.

وبوجه عام، فإن النظام الأبوي سيشكل الإطار التحليلي الأساسي الذي نتناول من خلاله علاقة الآباء بالأبناء وعلاقة الرجل بالمرأة على حد سواء.

النموذج الكلاسيكي للنظام الأبوي

ينتشر استعمال النظام الأبوي كإطار تحليلي في الأدبيات التي تبحث في علاقات القوة بين أفراد العائلة العربية. والأساس في هذا النظام هو هيمنة الرجل على المرأة وهيمنة الكبار على الصغار، بما يعني توزيعا هرميا للسلطة على محوري الجنس والسن. ويعتمد هذا النظام على البناء القرابي. ويرى معظم المنظرين أن هذا النظام يرتبط جذريا بالعائلة الممتدة أبويا. وقد نجد في النظام الأبوي الكلاسيكي توترا بين علاقات النسب وعلاقات الزواج، كما اشارت دراسة ليلى أبو لغد لأولاد علي في الصحراء الغربية في مصر، وهذا التوتر يحسم إلى درجة ما بتفضيل

انواع زواج معينة، مثل الزواج بابن العم، من شأنها أن تقلل من حدة التوتر وتدعم الترابط العائلي (Abu Lughod).

والنظام الأبوي لا ينشأ في عزلة عن أنظمة الانتاج في المجتمع. والبعض يقترح أن تكون نشأة هذا النظام قد ارتبطت بمجتمعات الرعي حيث العلاقات القرابية تشكل اسسا تنظيمية للاقتصاد والسياسة والدين والمجتمع ككل (Joseph). بينما يرى البعض الآخر أن النظام الأبوي موثوق الصلة بالمجتمعات الزراعية حيث تلعب الوحدة القرابية دورا كبيرا في الانتاج والتوزيع (Kandiyoti). والبعض الأخير يرى أن النظام الأبوي يتصل بالنظام الرأسمالي باعتبار أن توزيع أعمال الانتاج وإعادة الانتاج بين الرجل والمرأة هو وسيلة لضمان قوة عاملة رخيصة مع وجود قيم لتبرير توزيع العمل القائم. كل هذه الاجتهادات تفترض أن النظام الأبوي نظام عام يوجد في كل المجتمعات وان الفوارق المنظورة في خضوع المرأة للرجل والصغار للكبار ما هي إلا تعبير عن درجات أو مراحل في هذا النظام الأبوي.

ومع ذلك فإن الصورة الكلاسيكية للنظام الأبوي توجد في خلفيتها أنظمة الانتاج التي تمارس فيها العملية الانتاجية من خلال وحدات عائلية اكتفائية بدرجة كبيرة، بحيث تكون العائلة هي وحدة الانتاج والاستهلاك الاساسية في المجتمع ومن ثم يجد الرجل/ والرجل الكبير، اساسا لسلطته داخل العائلة على المرأة وعلى الصغار من الجنسين، مستندا إلى مركزه في العملية الانتاجية من حيث ملكيته لوسائل الانتاج ودوره الرئيسي في العمل وفي توفير الاحتياجات الاساسية والضرورية لحياة أفراد العائلة واستمرارها.

وهكذا يمكن افتراض أن النظام الأبوي يمثل متصلا مفاهيميا تشغل احد طرفيه الصورة الكلاسيكية المستندة الى اعتبار العائلة وحدة انتاجية تتحد فيها سلطة الأب مع سلطة رب العمل، ويشغل الطرف الآخر الصورة المتطورة للنظام الأبوي المستندة الى انفصال العائلة عن عملية الانتاج، بما يرتب انفصال سلطة الأب عن سلطة رب العمل وانفصال دور الاب عن دور العائل لأفراد العائلة - وما بين الطرفين توجد درجات أو مراحل مختلفة للنظام الأبوي.

وبالرغم من ذلك فإن العامل الاقتصادي ليس الشرط الوحيد لنشأة واستمرارية النظام الأبوي، فهناك ايضا ضرورة الاستخدام الرشيد للسلطة. واذا كانت علاقات السلطة في النظام الأبوي تركز القوة في أيدي الرجال والكبار لممارستها على النساء والصغار فإنها ليست بأي حال سلطة مطلقة أو مستبدة. فهي وإن كانت تركزية فإنها في الوقت نفسه متدرجة في القوة والسلطة، ويجري تحجيمها بأشكال مختلفة في طبقات مختلفة وفي اطر ثقافية متباينة بين قطر وآخر. فالدراسات التي جرت حول المجتمعات القبلية الرعوية، في ليبيا ومصر مثلا، تصف لوائح الشرف والأخلاق البدوية بأنها تقوم على اهمية الاستقلالية والمساواة، أي ان قدر الانسان ومكانته لايتحددان بأصله فحسب وانما ايضا بما يكتسبه من استقلالية وبما يحافظ عليه من مساواة في علاقاته مع الآخرين، وأهم ما ينقص من قدر المرء هو الاتكال والخضوع، والقوي - سواء بأصله أو بثروته او بنسبه - الذي يريد ان يستمر في مكانته المتميزة عليه أن يحمي الضعيف. وهكذا فإن النظام الابوي يبدو قائما على المودة التي تجمع الكبير بالصغير، والقوي بالضعيف، بينما حقيقة الأمر ان هذا الغلاف يحجب علاقات التفاوت في الاصل والثروة والنفوذ بين الافراد.

وفي الوقت الذي يركز فيه النظام الأبوي السلطة - بوجه عام - في أيدي الرجال والكبار ليمارسوها على النساء والصغار فإن هناك اختلافا بين سلطة الاب على ابنه وسلطة الاخ الكبير

على الاخ الصغير، كما ان هناك سلطة المرأة القوية (الأم الكبيرة السن)، وسلطة الأخت على اخيها الاصغر الذي ترعاه وتأمره وتقومه وعندما يكبر يكون عليها ان تطيعه على الرغم من انه يصغرها سنا.

وعند بعض الجماعات في العالم العربي لا يكون السن في حد ذاته اساسا للسلطة والنفوذ وانما لابد من اقترانه باكتمال العقل بما ينعكس في التحكم الكامل في رغبات الانسان (صاحب السلطة) وفي عاطفته وفي سلوكه الواعي المدرك لقيم المجتمع وانماط تفضيلاته. فإذا أساء الكبير السلوك فقد سمة حسن التقدير الاجتماعي المرتبطة برجاحة العقل وفقد معها احترام الآخرين المبرر لنفوذه. ولكى يكون للسلطة معناها الاجتماعي يجب ان تظهر لا على انها استبداد بل على انها حماية للضعيف وللصغير. وحتى الضعيف يستطيع أن يكتسب الاحترام بسلوكه العاقل الذي يظهر خضوعه للقوي باعتباره نابعا من ارادته الحرة. ويزيد ذلك فاعلية السلطة عن طريق تأكيد جدارة أصحابها إلى الحد الذي جعل الآخرين خاضعين لهم بإرادتهم الحرة، وعن طريق إضفاء قدر كبير من الاحترام على هؤلاء باعتبارهم اشخاصا مستقلين وذوي ارادة حرة!!

وهكذا فان شرعية السلطة الابوية تستند الى ما يبدو انه اتفاق حر بين اشخاص مستقلين وذوي ارادات حرة، اتفاق يعطي السلطة لذوي الجدارة ولذوي القدرة على حماية الآخرين. فالنساء مثلا تابعات ومتكلات على الرجال في المجتمعات الرعوية، ولهذا السبب فهن محرومات من الاسس الموضوعية لكسب المكانة الاجتماعية، ومن ثم عليهن طاعة الرجال. لكن هذه الطاعة التي تظهر باعتبارها اختيارية ونابعة من ارادة حرة للأجدر والاقدر على الحماية تجعل سلوك المرأة المطيعة زوجها سلوكا مشرفا لها. وكل هذا يمثل محددات على ممارسة السلطة تعدل اطلاقيتها واستبدادها وتزيد فاعليتها، ومع ذلك فإن العقل يظل مجرد قيمة واحدة، وان كانت اساسية، ضمن نظام قيمي عام يحدد السلوك العاقل، والسلوك غير العاقل الذي يتفاوت بحسب الطبقة والثقافة، لكنه يعمل - في كل الاحوال - كمحدد من محددات النظام الأبوي. وتمثل قيم الشرف والاحتشام والجماعية والطاعة عناصر أساسية أخرى لهذا النظام القيمي.

وتتصل "قيمة الشرف" بمعناها الواسع في البلدان العربية بسلوك الفرد ولكنها لا تقتصر عليه بل تمتد لتشمل "العائلة" كجماعة تتوحد فيها المسؤولية وتتماثل فيها الذات مع الجماعة. وعلى وجه التحديد، تربط هذه القيمة سلوك المرأة بشرف الرجل فتجعل من الرجل مسؤولا عن هذا السلوك. ويرتبط الاحتشام بالشرف بدرجات متفاوتة لكون الشرف أوسع مجالا في سلوك الفرد من الاحتشام. ومع ذلك فإن المظاهر الجنسية (Sexuality) هي المحور الذي تتشكل حوله القيمتان. ولذلك يظل العزل الجسدي للمرأة بل وفصل مكان المرأة عن مكان الرجل وحصر المرأة في المنزل واستخدامها للحجاب ... الخ، يظل تعبيرا عن احتشامها وحماية شرف الرجل، فالمرأة المحتشمة امتداد للرجل الشريف.

واذا كانت قيم الشرف والاحتشام تتعلق بشكل أساسي - وإن لم يكن كاملا - بالعلاقة بين الرجل والمرأة، ويشكل جسد المرأة محورها الرئيسي، فإن قيم الطاعة لا تقتصر على طاعة المرأة لزوجها وأبيها وأخيها وقريبها وانما تشمل أيضا طاعة الصغار للكبار. والنظام القيمي السائد يعطي أهمية كبيرة لطاعة الزوجة لزوجها والولد للوالد. وفي هذا المجال يلعب الدين دور الوعاء الأيديولوجي المناسب إلى حد كبير سواء بتجريم الزنا وهتك أعراض "المحصنات" أو بتحريم عقوق الوالدين، وجعل الطاعة ذات أهمية قصوى ليس فحسب في علاقة الزوجة بالزوج أو الابن بأبيه وانما أيضا في ربط هذين النوعين من العلاقات بعلاقة الانسان بالرب. والأفضلية التي

يمنحها الدين والنظام القيمي بشكل عام للمرأة المطيعة والابن البار تؤدي دورا مهما في إضفاء الشرعية على علاقات السلطة داخل النظام الابوي ومن ثم تعطي المبرر الايديولوجي لاستمراره.

وهذه القيم السابقة تشجعها الاديان السماوية الذائعة في منطقتنا وعلى رأسها الاسلام. ومن المهم فكريا ومنهجيا ان نفرق بين النظام الابوي للسلطة والأطر الايديولوجية التي قد تتعلق به في مراحل تاريخية مختلفة ومجتمعات متفرقة. فقد ينتشر النظام الأبوي مستقلا عن الأديان السماوية. ويؤكد البعض ان النظام الأبوي للسلطة سبق ظهور الاديان (Kandiyoti: 24). والكثيرون يرجعون ضعف الأطر النظرية لتفهم العائلة العربية إلى الخلط بين الإسلام تحديدا والنظام الأبوي. وقد سهل وقوع هذا الخلط تقاطع المنطقة الأساسية للحضارة الإسلامية مع المنطقة الاساسية التي ظهر فيها النظام الأبوي للسلطة، إلى جانب البعد التاريخي لهذا التقاطع - حتى صار من الصعب التفريق بينهما. كما سهل وقوعه فهم للنظام الأبوي على انه موحد، ونظرة للاسلام توحـــد السلوك والعقيدة. والمؤكد ان النظام الأبوي يتفاوت ويختلف بين مجتمع اسلامي وآخر، وفـــي داخل المجتمعات غير الإسلامية أيضا. وقد وثقت الدراسات الميدانية هذا الاختلاف (Kandiyoti)، ويبقى ان تقوم دراسات لاحقة بتحليل الاسس البنائية والثقافية التي قد تشرح العوامل المؤدية الى هذه الاختلافات.

وتقوم الدولة بدورها المهم في تكريس علاقات السلطة الخاصة بالنظام الأبوي حيث تعمل اجهزتها الايديولوجية على اعادة انتاج هذه العلاقات سواء فيما يخص التعليم أو الدين أو التشريع. واذا كانت القيم السائدة وأجهزة الدولة تدعم استمرار النموذج الأبوي فإن العمليات النفسية (Psycho-dynamic) تؤثر في تكوين الذات وتواصلها مع الآخرين بشكل يساعد على استمرار النظام الابوي. ويأخذ هذا التواصل اتجاه الذات نحو الكبار ونحو الرجال في العائلة. ففى المجتمعات التي تكون فيها أهمية العائلة أكبر من أهمية الفرد، ويكون فيها انجاز الفرد في محيط العائلة والجماعة، والتي يتوقف فيها البقاء على اندماج الفرد في الجماعة - يفرز التواصل بين الذات والآخرين افرادا متطلعين للاندماج مع الآخرين في اطار الجماعـــة. وهكذا يكون الهدف الرئيسي للتنشئة الاجتماعية هو خلق "الذات التواصلية" التي يؤدي تحققها الى تسهيل علاقات السلطة الأبوية، لأن الذات التواصلية تتميز بقابليتها للضبط من الآخرين (Joseph: 10-11) - فهي ذات غير مستقلة، حدودها عائمة، تحتاج إلى الآخرين حتى تتكامل. وعبر التفاوت الكامن في المجالات المختلفة للحياة في ظل النظام الابوي، والعلاقات المتدرجة في حياة الفرد، يمارس الفرد تجارب مختلفة في التواصل مع الآخرين، يرى من خلالها الآخرين أحيانا كامتداد لنفسه، واحيانا اخرى يرى نفسه كامتداد للآخرين. وفي النظام الأبوي للسلطة يبدأ الرجال الكبار هذه السيرورة، فيرى الرجل زوجاته (أو زوجته) واخوته واولاده امتدادا لنفسه، يتحدث عنهم، ويتخذ القرارات لهم، يفهمهم ويتوقع ان يفهموه، وهكذا يدمج الرجل ارادة العائلة في إرادته.

ولقد تفاعلـــت كل هذه العوامل المؤثرة في تكوين واستمرار النظام الأبوي في نظرة المـــرأة إلى نفسها، فهى تعتبر أن دورها في الحياة هو ان تكون زوجة وأما بشكـــل رئيســـي. وتشير بعض الدراسات إلى أن المرأة - خاصة عندما يجري عزلها فـــي الحجـــاب - لا تكون تحت المراقبة المباشرة للرجل، وإنما في الغالب تحت مراقبة غيرهـــا مـــن النســـاء، (Eickelman 1984, Wikan 1982, Dwayer 1984) ولهذا يلح على الذهن السؤال التالي: لماذا تعيد المرأة، في عملية التنشئة، إنتاج الظروف نفسها التي أدت الى قهرها، برغم أن عملية التنشئة الاجتماعية للإناث تقوم بها المرأة في مجتمع يفصل بين الجنسين؟ والواقع أنه خلال هذه العملية تكون الفتاة صورة عن نفسها منقولة اليها من أمها المتكيفة الى حد كبير مع التصور الأبوي

لدور المرأة، ومن ثم تنعكس صورة الرجل عن المرأة لتكوِّن صورة المرأة عن نفسها. واذ تتم هذه العملية بين الأم المتكيفة وابنتها الصغيرة فإن ذلك يعطيها الكثير من المصداقية والفاعلية. وتقوم مؤسسات التعليم الحديثة والمؤسسات الاعلامية والتمييزات التشريعية بتكريس هذه النظرة الذكورية عن المرأة بما يساعد على تعميق تبنيها من قبل المرأة ذاتها. وهكذا، يصبح تصور المرأة عن نفسها أحد العوامل المهمة في استمرارية النظام الأبوي.

أولاً- عناصر التغير الاجتماعي

طوال القرنين الماضيين تستخدم ثنائية "التقليد" و"التحديث" في الكتابات حول تطور الوطن العربي على ثلاثة مستويات: المستوى الأول تستخدم فيه هذه الثنائية باعتبارها وجهتي نظر حول طبيعة المجتمع العربي فتسيطر إحداها على عدد من الدراسات بينما تسيطر الأخرى على عدد آخر بحيث ينظر إلى الوطن العربي باعتباره إما مجتمع تقليدي وإما مجتمع حديث، وفي المستوى الثاني تستخدم هذه الثنائية باعتبارها مرحلتين في تطور المجتمع العربي وتحوله من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث، بغض النظر عن توقيت هذا التحول ومدى شموله، أما المستوى الثالث فتستخدم فيه هذه الثنائية باعتبارها قطبين حاكمين لحركة المجتمع العربي، وفيه تنقسم القوى الاجتماعية إلى قوى تقليدية وقوى تحديثية، ويحدد الصراع بينهما شكل التطور الاجتماعي للوطن العربي.

ويجري التعبير عادة عن طرفي هذه الثنائية بعدد من الاصطلاحات أو الالفاظ اللغوية بالإضافة إلى عدد مواز من الاصطلاحات والألفاظ اللغوية النقيضة، فبجانب التقليد والتحديث، والمجتمع الحديث والمجتمع التقليدي، نجد الوافد والموروث، والأصالة والمعاصرة، والتخلف والتنمية، والتأخر والتقدم، والأسلمة والتغريب، وما قبل رأسمالي ورأسمالي، إلى آخره من التنويعات الفرعية على لحن أساسي: هو الحضارة الاسلامية/الحضارة الغربية.

والنقطة الحاسمة في التطور الاجتماعي في الوطن العربي هي ما يسميه البعض بـ "صدمة الحداثة" كما يذهب أدونيس أو "القطيعة الاستعمارية" كما يذهب سمير أمين (سمير أمين: ٤٢ ٤٦)، أو التحدي الأوروبي والاستجابة العربية كما يذهب شارل عيساوي (شارل عيساوي: ٥). وهذا المذهب الأخير يوضح أصل ثنائية التقليد/التحديث ومستواها القاعدي باعتبارها صراعا خارجيا بين أوروبا "الحديثة" والوطن العربي "التقليدي" قبل أن تتحول إلى مقولة تخص الصراع الداخلي للوطن العربي، سواء بين ماضيه وحاضره أو بين قواه الاجتماعية الفاعلة بشكل متزامن.

وبرغم القيمة العامة والإجمالية للتعبير عن التغير في الوطن العربي من خلال اصطلاحي "التقليد" و"التحديث"، فإنه يكتسب قيمة إضافية نافعة عند التعبير عنه - وهذا هو المعتاد - من خلال تحليله إلى عناصره التفصيلية، وفي مقدمتها البنية الإنتاجية، وبنية القوى العاملة، والتحضر، والتعليم، والهجرة، والوضع الاجتماعي للمرأة والشباب.

ثانياً- البنية الانتاجية وقوة العمل

تاريخيا كان للوطن العربي بنية إنتاجية تتصف بهيمنة الزراعة على القطاعات الإنتاجية الأخرى وبإنتاج حرفي يقابل الاحتياجات الأساسية والضرورية لسكانه، بالإضافة للدور المتميز والمهم للتجارة المترامية في تمويل الكثير من المراحل الحضارية في المشرق والمغرب على السواء (سمير أمين)، ولم تستطع تجربة محمد علي في مصر، برغم تفردها وأسبقيتها، أن تعدل كثيرا في هذه البنية وإن كانت قد دفعت بالقطاع الزراعي إلى نمو غير مسبوق ومرتكز على تركيب محصولي مغاير يمثل القطن المحصول الرئيسي فيه، ولقد أدت الحقبة الاستعمارية الى تطوير اقتصاديات عربية تابعة، تصديرية إلى حد بعيد، ولكن لسلعة واحدة اساسية ترتكز عليها سلة الصادرات (القطن مثلا في مصر والجمهورية العربية السورية). وإجمالا أنشأت حقبة

الاستعمار اقتصاديات عربية تجارية بدرجة كبيرة، وزراعية بالأساس، وغير صناعية على نحو خاص، وفيها لعبت الواردات الصناعية من الدول الاستعمارية دورا مهما في تحطيم القطاع الحرفي. وبرغم محاولات التصنيع في فترة ما بين الحربين (تجربة بنك مصر مثلا) فإن الصناعة لم تقم بدور يذكر في الاقتصاد العربي الا في ظل الدولة القطرية الحديثة المستقلة ابتداءاً من خمسينات القرن الحالي، حيث مارست الدولة سياسات تدخلية وتوجيهية لتغيير البنية الانتاجية لصالح إحلال التصنيع محل الواردات ولصالح الخدمات الضرورية لذلك، وبينما تباطأت معدلات التصنيع ابتداءاً من السبعينات شهد القطاع الثالث نموا متواصلا باعتباره بديلا تعويضيا وضرورة اجتماعية في آن واحد، وتعبر البنية الانتاجية في الوطن العربي في ١٩٩٠ (كما يتضح في الجدول ١) عن هذه التغييرات المهمة، حيث تمثل الصناعة القطاع الأول من حيث المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي وتليها الخدمات في الكويت والامارات وعمان والجزائر، في حين تمثل الخدمات القطاع الأول في الجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية وتتساوى تقريبا مع قطاع الصناعة، وفي كل الاقطار العربية ما عدا الجمهورية العربية السورية تأتي الزراعة في المرتبة الثالثة، وقد بلغت نسبا غير ذات دلالة في البعض منها كالكويت وعُمان والإمارات العربية المتحدة، لكنها ظلت تشكل قطاعا مهما في الجمهورية العربية السورية واليمن ومصر والمغرب وتونس والجزائر.

وتشير التغيرات في بنية قوة العمل وتوزيعها القطاعي الى نتائج مشابهة، بغض النظر عن ان التفاوت بين القطاعات من حيث تحديث وسائل الانتاج ومن ثم انتاجية العمل - يجعل القطاعات الاكثر تخلفا تحتفظ بنسب عمالة لا تتلاءم مع انتاجيتها، وهو ما يساعد عليه أيضا عدم استيعاب القطاعات الأحدث للعرض المتوفر من قوة العمل. ولهذا (كما يتضح في الجدول ٢) نجد تركزا عاليا لقوة العمل في قطاع الخدمات مقارنا بالقطاع الصناعي في كل الاقطار، وبالقطاع الزراعي في كل من قطر والامارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية وليبيا وتونس والعراق والأردن ولبنان والجزائر ومصر، بينما نجد تركزا في القطاع الزراعي مقارن بقطاعي الخدمات والصناعة في كل من المملكة العربية السعودية وعُمان والمغرب واليمن والسودان، بالرغم من أن القطاع الزراعي في كل البلدان العربية بدأ في التراجع منذ عام ١٩٦٥، وزادت حدة التراجع تلك في بعض البلدان مثل الجزائر.

ويهمنا أن نشير هنا إلى ان التحول من القطاع الزراعي إلى قطاعي الصناعة والخدمات في فترة قصيرة نسبيا ابتداءاً من الخمسينات يعني حراكا مهنيا متعاظما وانتقالا من نمط العمل العائلي الى نمط العمل المأجور.

ثالثاً- التحضـــر

ترافق مع التحولات التي شهدتها البنية الانتاجية وبنية قوة العمل ازدياد معدلات التحضر في المجتمع العربي، لكون الصناعة والخدمات هما - في التحليل الأخير - شأنا مدينيا الى حد كبير. ولم تستطع تجارب الاصلاح الزراعي المحدودة النطاق وغير الجذرية ان توقف تيار الهجرة من الريف الى الحضر. وفي المقابل فإن التوزيع غير المتكافئ للخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية أدى الى تقليل نسبة الوفيات في الحضر وجعله مركز جذب للسكان الريفيين. وقد أدى ذلك إلى ازدياد معدلات الزيادة السكانية في الحضر مقارنا بالريف بل وإلى التفوق السكاني الحضري بحيث أصبحت المدن العربية تحوز النسبة الأكبر من سكان المجتمع العربي لأول مرة في تاريخه الطويل فيما تناقصت أعداد السكان في القرى والبوادي، وباستثناء الكويت

وقطر والبحرين، كانت القرية والبادية العربية في ١٩٦٠ تضم أكثر من نصف سكان بقية الاقطار العربية وبنسب مرتفعة الى حد كبير في معظم هذه الاقطار. وفي ١٩٩١ أصبحت المدن العربية تحوز أكثر من نصف السكان وبنسب مرتفعة أيضا في اغلب الاقطار العربية باستثناء عُمان واليمن والسودان ومصر والمغرب (وإن كانت النسب في مصر والمغرب غير ذات دلالة حيث تبلغ نسبة سكان الحضر فيهما ٤٧ في المائة و ٤٨ في المائة على التوالي). وينتظر أن يستمر هذا الاتجاه في المستقبل.

وبالإضافة إلى ذلك، أصبحنا نشهد نموا متعاظما خلال العقود الاربعة الأخيرة للمدن المليونية لأول مرة في التاريخ العربي ولظاهرة المدينة الأولى والمدينة - الدولة، وقد باتت تستأثر بنسب متزايدة ولها أهميتها من سكان الحضر تراوحت ما بين ٢٣ في المائة و ٦٥ في المائة بالنسبة للمدن المليونية، وما بين ١٢ في المائة و ٦٥ في المائة بالنسبة للمدينة الأولى (راجع الجدول ٣).

إن التحضر المترافق مع تحول البنية الإنتاجية وبنية قوة العمل من القطاع الزراعي الى الخدمي مرورا بالقطاع الصناعي، وفي مدة قصيرة نسبيا، لا يعني فحسب انتقالا وحراكا مكانيا وانما يعني ايضا حراكا مهنيا قطاعيا وانتقالا من نمط العمل العائلي الى نمط العمل المأجور، كما يعني الكثير بالنسبة لتماسك العائلة تحديدا، فنزوح الشباب والصغار إلى المدينة يؤدي بدرجة ما إلى ابتعاد الشباب عن الكبار وإلى تفرق العائلة، وقد يترتب على ذلك آثار عديدة من بينها اختلال التماسك والترابط العائلي وتحرر الشباب نسبيا من سلطة الكبار.

رابعاً- التعليـم

أوجدت خطط التنمية الطامحة المتبناة من قبل دولة ما بعد الاستقلال والمبنية على التحول من القطاع الزراعي الى القطاعين الصناعي ثم الخدمي - طلبا متزايدا على التعليم بشكل عام، وعلى نوعية تقنية وخدمية منه بشكل خاص، فالهدف من التعليم لم يعد تزويد الادارة الاستعمارية بالموظفين العموميين وإنما أصبح تمديد الصناعة والخدمات بالكوادر الاساسية الضرورية لها من مهندسين وأطباء ومدرسين وصيادلة وكيماويين ... الخ. وهذه النوعية من الكوادر تطلبت عدم الاكتفاء بالكتاتيب أو حتى التعليم الابتدائي وانما أملت التوسع في التعليم الثانوي والعالي إلى حد كبير، ولذلك اصبحت مجانية التعليم وانشاء المدارس والجامعات لمواجهة الاعداد الكبيرة المطلوبة لخدمة خطط التنمية أحد الملامح المهمة لفترة ما بعد الاستقلال، بل وأصبح التعليم احد القنوات الرئيسية للحراك المهني والريفي/الحضري، وللحراك الاجتماعي بصفة عامة. ويتضمن الجدول رقم ٤ بعض المؤشرات المتعلقة بنسب الاستيعات والتسرب في مراحل التعليم الأساسية. وتوضح هذه المؤشرات تفاوت نسب الاستيعاب في المرحلة الابتدائية بين البلدان العربية، لكنها تبقى في معظمها مرتفعة، كما تشير إلى انخفاض نسب التسرب في هذه المرحلة، طبقا للبيانات الحكومية. ومن المؤشرات يلاحظ أيضا التفاوت بين البلدان العربية (٣٢ في المائة الى ٩٢ في المائة) في معدل الإنتقال الى الثانوي من الملتحقين بالإبتدائي بالإضافة إلى تدني نسب القيد في التعليم الثانوي إلى الخمسين في المائة، وما دون ذلك في معظم الأقطار العربية، وتدني نسب القيد في التعليم العالي إلى دون الربع في كل الأقطار. ومع ذلك فقد بلغ عدد الطلاب المقيدين في المدارس والجامعات بالوطن العربي عام ١٩٨٥ ما يزيد على ٤٠ مليون طالب أى نحو ٢٠ في المائة من مجموع سكان المنطقة العربية، من بينهم نحو ٥ر٢ مليون طالب جامعي (سعد الدين

ابراهيم: ٢٧١) وهذا مؤشر إلى حجم التغير الذي حدث في مجال التعليم. ومن المعروف أن للتعليم ارتباطا وثيقا بالقيم والسلوكيات الاجتماعية.

خامساً- الهجـــرة

أدى الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط عقب حرب/أكتوبر ١٩٧٣ إلى توافر أرصدة مالية ضخمة للدول العربية المصدرة للنفط، في وقت كانت قد بدأت فيه خلق الهياكل الاساسية للدولة الحديثة على الأصعدة المختلفة سواء السياسية او الاقتصادية أو الثقافية. وقد تسببت ضآلة الحجم السكاني لهذه الدول وتواضع القوة العاملة فيها، كمّا ونوعا، في تفجير ظاهرة الهجرة الوافدة اليها من الاقطار العربية الافقر وذات الكثافة السكانية العالية. وأحدثت هذه الظاهرة نتائج متباينة سواء بالنسبة للأقطار المستوردة او الاقطار الموردة لقوة العمل. ويرصد الكثير من الكتابات دور "التحويلات" المالية من العاملين الى ذويهم، و"التحويلات" الخاصة بالانماط الاستهلاكية، و"التحويلات" الخاصة ببعض عناصر الثقافة المحافظة السائدة في الدول النفطية، وتأثيرها على الدول المصدرة للعمالة، من مثل اعتياد الإناث المهاجرات على ارتداء النقاب في المملكة العربية السعودية. وتظهر دراسة ميدانية حديثة أجريت على نحو ١٢ ألف أسرة معيشية في ريف وحضر مصر أن العائدين من دول النفط سجلوا عزوفا صافيا ضئيلا عن قطاعي الزراعة والخدمات في الريف لصالح قطاعات النقل ثم التجارة ويليها التشييد، بينما انصرفوا في الحضر - بشكل واضح - عن قطاعي التشييد والصناعة إلى قطاع التجارة أساسا، وبدرجة محدودة إلى قطاع النقل، وقد تعاكست هذه الانماط من الحراك المهني، حيث خسرت المهن الفنية والعلمية والزراعية في الريف لصالح مهن البيع والخدمات، كما كسبت مهن البيع في الحضر، وان جرى ذلك بدرجة أقل كثيرا. وبالنسبة للحالة العملية فإنها تشهد تغيرات متسقة مع الحراك القطاعي والمهني، تتمثل في التحول عن العمل لدى الغير، (بدرجة اعلى في الريف) وعزوف قوي عن العمل لدى الاسرة لصالح عمل العائد من الهجرة لحسابه الخاص (لمدى اوسع في الريف) ولإدارة مشروع خاص يعمل فيه آخرون (بصورة اقوى في الحضر) (نادر فرجاني: ٢٠٣-٢٠٤).

وهكذا تتفاعل الآثار الناجمة عن الهجرة مع الآثار الناجمة عن التحول في البنية الانتاجية وبنية العمل والتحضر المتزايد والتعليم لتؤكد عمق التحول الذي شهده الوطن العربي في العقود الأربعة الأخيرة.

سادساً- الوضع الاجتماعي للمرأة والشباب

انعكست التغيرات السابقة على الوضع الاجتماعي للمرأة وللشباب، فأصبحت نسبة مشاركة المرأة سواء في التعليم أو في قوة العمل المستخدمة في القطاعات الحديثة الصناعية والخدمية، أكثر ارتفاعا، وأخذت تزيد بمعدلات مرتفعة في مدى زمني قصير نسبيا. لكن هذا التغير النسبي في وضع المرأة يظل في كل الأحوال أدنى من التغير في وضع الرجل سواء كان المعيار التعليم أو الالتحاق بقوة العمل، خاصة عند اعتبار نوعية التخصصات الدراسية التي تستوعب القدر الأكبر من المتعلمات وكذلك نوعية الأعمال التي تسند إلى المرأة العاملة، حيث يلاحظ أن هذه التخصصات وتلك الأعمال تلقى تفضيلا اجتماعيا أدنى من تلك التي للذكور.

ومثلما يتضح في الجدول ٥ فإن نسبة الإناث إلى الذكور اللاتي يعرفن القراءة والكتابة كانت دون النصف في معظم البلدان العربية سنة ١٩٧٠، بينما تخطت النصف في كل هذه البلدان سنة ١٩٩٠، وتجاوزته بكثير في معظمها، باستثناء السودان. ونرى تغيرا متشابها في نسبة قيد الإناث بالنسبة للذكور في المدارس الابتدائية، حيث كانت متدنية في كثير من البلدان سنة ١٩٧٠، ثم اقتربت من نسبة الذكور في سنة ١٩٩٠، في معظم البلدان العربية. أما نسبة قيد الإناث مقارنة بالذكور في المرحلة الثانوية في عامي ١٩٨٨-١٩٩٠ فقد تعدت السبعين في المائة في غالبية البلدان العربية، وبلغ أعلى حد لها ١١٤ في المائة من متوسط الذكور في الامارات العربية المتحدة بينما كان حدها الأدنى ٢٠ في المائة في اليمن، وبلغت نسبة قيد الاناث مقارنة بالذكور في التعليم العالي أعلى حد لها في الكويت وهو ١٩٢ في المائة من متوسط الذكور بينما بلغ حدها الأدنى ٤٤ في المائة في كل من لبنان والجزائر عامي ١٩٨٨-١٩٩٠. وتتفاوت نسبة متوسط سنوات الدراسة للإناث مقارنة بالذكور، وتبقى دون النصف في الكثير من البلدان، ويبلغ أعلى حد لها في الإمارات العربية المتحدة وهو ١٠١ في المائة وأدنى حد لها في اليمن وهو ١٨ في المائة.

وحصول الإناث على نسب تتجاوز ١٠٠ في المائة من متوسط الذكور يمثل استثناءً واضحا بمجرد النظر إلى المؤشرات السابقة. والحالات التي تم فيها ذلك هي حصرا: ١٠٤ في المائة في الامارات العربية المتحدة، و١١٢ في المائة في قطر، و١٠١ في المائة في البحرين بالنسبة للقيد بالمدارس الثانوية، و١٢٩ في المائة في الكويت بالنسبة للقيد في التعليم العالي، بينما أعلى نسبة قيد في المدارس الابتدائية ١٠٠ في المائة (تساويا مع الذكور) في الامارات العربية المتحدة التي حققت أعلى نسبة في متوسط سنوات الدراسة للإناث (١٠١ في المائة من نسبة الذكور)، وباستبعاد هذه الحالات التي يمكن إرجاعها جزئيا إلى دراسة الطلاب الذكور خارج البلاد فإن نسبة الاناث إلى متوسط الذكور، في كل الحالات الأخرى، وبالنسبة لكل المؤشرات المذكورة، أدنى إلى حد بعيد (انظر الجدول ٥). وبمنظور مقارن محض، فإن وضع المرأة التعليمي المتدني مقارنا بوضع الرجل هو أفضل كثيرا من وضعها في سوق العمل (انظر الجدول ٥). فتبلغ نسبة التحاق النساء في قوة العمل مقارنة بالذكور أعلى حد لها في السودان ٤١ في المائة وأدنى حد لها في الجزائر ٥ في المائة فقط في عام ١٩٩٠، وباستثناء لبنان (٣٧ في المائة) والمغرب (٢٦ في المائة) فإن النسب في بقية الدول العربية أقل من ٢٠ في المائة بل وأقل من ١٠ في المائة في عدد كبير نسبيا من هذه الدول. ويزداد الوضع سوءا إذا أخذنا في الاعتبار مدى التحاق الإناث بالصناعات الحديثة وخاصة بالمهن الدقيقة داخلها.

ومع ذلك فإن الوضع الموصوف للمرأة خارج المنزل سواء تعلق بالتعليم أو العمل يظل أفضل كثيرا من وضعها داخل المنزل، لأن التشريعات التعليمية وقوانين العمل لا تفرق بين الرجل والمرأة، بل وتنص على المساواة الكاملة بينهما في الحقوق والواجبات، والأكثر من ذلك أنها تعطي حقوقا إضافية للمرأة المنجبة (إجازات الوضع، ورعاية الأطفال ... الخ)، على حين تكرس قوانين الأحوال الشخصية التمايز بين الرجل والمرأة، فلا تعطي للمرأة الحق في الزواج إلا بوكالة الرجل (الأب) وموافقته ولا تمنحها حق الطلاق إلا عن طريق إقامة دعوى أمام القاضي تثبت بها عدم وفاء الزوج بالتزاماته "المادية"!! ولا تجيز حقها في السفر إلا بموافقة الزوج، ولا تقر لها الحق في الزواج من رجال الديانات الأخرى (في كل الأديان)، ولا تجيز لها أيضا إعطاء جنسيتها لأولادها من الزوج الذي لا يحمل جنسيتها... الخ.

واذا كان التغير الذي لحق وضع المرأة كبيرا نسبيا وبمعدلات متسارعة فإن الوضع الاجتماعي لها مازال دون الرجل بنسب كبيرة إلى حد بعيد. ونظرا لوقوع الجانب الأساسي والعام من هذا التغير في فترة قصيرة نسبيا لا تتعدى أربعة عقود، وبمعدلات متصاعدة مع الزمن، فقد طال بالأساس فئة الشباب (رجالا وإناثا) التي نالت القسط الأكبر من التعليم ومن المشاركة في القطاعات الاقتصادية الحديثة، حيث التعليم لا يزال القناة الأساسية للحراك الاجتماعي والمهني في الدول العربية، وبذلك حقق الشباب أوضاعا اجتماعية أفضل من تلك التي حققها الآباء والأمهات، وهو ما انعكس بدوره على مراكزهم وأدوارهم داخل العائلة العربية، مثلما ستبين الأجزاء التالية.

سابعاً- التكوين البنائي للعائلة العربية

تعتمد معظم دراسات التكوين البنائي للعائلة محور المشاركة في السكن في تعريفها للعائلة وبذلك تركز تحليلها على الأسرة المعيشية. ولهذا المفهوم الأخير أهمية خاصة من ناحية أنه يعبر عن وحدة منفصلة في سكنها، تشكل بيئة التفاعل الاساسي والمباشر للفرد ولها قدر من الاستقلالية عن المحيط، على الاقل في بعض امور الحياة اليومية. غير ان مفهوم الأسرة المعيشية يكون قاصرا في تمثيله للعائلة عند اعتبار المحاور الاخرى التي تستعمل في تعريفها، فلا شك في أن الأسر المعيشية تتفاعل في المحاور الأخرى مع أفراد وأسر أخرى وترتبط بهم بما قد يشكل توصيفا أوسع للعائلة. وقد خلف هذا التداخل في المحاور المعتمدة في تعريف العائلة فروقا بين الدراسات في نظرتها للتكوين البنائي للعائلة. ويمكن تقسيم هذه الدراسات، بالنظر الى موقفها من قضية نمط العائلة العربية، الى اتجاهين رئيسيين: الاتجاه الاول يركز على العائلة الممتدة التي تتكون من ثلاثة أجيال (الآباء، والابناء المتزوجين وغير المتزوجين، والأحفاد) كنمط سائد في العالم العربي. وداخل هذا الاتجاه توجد بعض الاختلافات، فيقدر البعض أن هذه السيادة لنمط العائلة الممتدة تنطبق على كل الطبقات الاجتماعية باستثناء "الطبقات المتعلمة المتحضرة" فيما يقصرها البعض الآخر على المجتمعات الريفية والقبلية مع الإقرار بوجودها بشكل ملحوظ في المدن الصغيرة ايضا. ويذهب آخرون إلى أن العائلة النووية هي السائدة، لكنهم يرون ان عدم المشاركة في السكن تحت سقف واحد، برغم أهميته في تطور العائلة العربية، لا يبرر الاستنتاج بأنها لم تعد عائلة ممتدة (علي الزغل: ٧).

أما الاتجاه الثاني فيركز على العائلة النووية (الآباء والابناء غير المتزوجين) كنمط سائد للعائلة العربية - في الريف كما في الحضر - في مختلف الاقطار العربية سواء في المشرق العربي أو وادي النيل أو دول الخليج او المغرب العربي، باستثناء الضفة الغربية لنهر الأردن في فلسطين المحتلة (علي الزغل: ٩-١٣، مديحة الصفتي: ٥-٦).

والواقع ان اكثرية هذه الدراسات واحدثها تشير الى سيادة النمط النووي بينما أقليتها واقدمها تشير الى سيادة العائلة الممتدة. وكثيرا من هذه الدراسات وخصوصا الاقدم منها تغلب عليها صفة دراسة الحالة المقصورة على قرية او مدينة واحدة في أحد الاقطار العربية، وفى كثير من الاحيان، لا تلتزم هذه الدراسات بالأسس السليمة لاختيار العينة العشوائية ولا تستخدم بيانات منهجية ولا تستند الى معلومات علمية (علي الزغل: ١٣-١٤). وفي التقييم النهائي، يمكن اعتبار هذه الدراسات مؤشرا تقريبيا عن الحالة العامة للعائلة العربية صادرا عن أكثر الأفراد خبرة في هذا المجال. أما الدراسات الاحدث نسبيا والمعتمدة على بيانات إحصائية قومية أو على بحوث ميدانية تستخدم عينات كبيرة الى حد ما (كما في دراستي هدى زريق وفريدريك شورتر) فهى

تؤكد انتشار العائلة النووية في البلدان العربية. ولابد من التنويه هنا الى أن الاحصاءات التي يجري استخدامها تركز أساسا على الأسرة المعيشية وأن نتائج التعددات في البلدان العربية تنظر في معظمها في خصائص الافراد وقلما تبين خصائص العائلات.

وقد بين تعداد ١٩٧٦ في مصر ان نحو ثلث الأسر المعيشية فقط تمثل عائلات ممتدة، وفي مدينة القاهرة تبلغ النسبة خمس اجمالي الأسر المعيشية (آمال عبد الحميد: ٢٧) وفي الاردن شكلت العائلات الممتدة طبقا للتعداد العام للمساكن والسكان ١٩٧٩-٤ر١٠ في المائة فقط بينما شكلت العائلات النووية ٥ر٨٢ في المائة (علي الزغل: ٣٤). وفي الكويت بلغت نسبة العائلات الممتدة حسب نتائج مسح ميداني عام ١٩٨١-١٧ في المائة والعائلات النووية ٥٩ في المائة من اجمالي العائلات (مديحة الصفتي: ٦). وقد وجدت دراسة عرضية لحجم وتكوين العائلة العربية (Al Thakeb: 175) اعتمدت على دراسات ميدانية واحصاءات وردت في تعدادات اواخر السبعينات - ان العائلة النووية اصبحت النمط المسيطر في الكثير من البلدان العربية.

وتعدل بعض الدراسات التصنيف البنائي للعائلة بإضافة نمط ثالث غير مسيطر يسميه البعض "انتقاليا" او "متحولا" وهو نمط شبه ممتد يمزج بين عناصر العائلة النووية والعائلة الممتدة، فيجمع - مثلا - بين الزوجين وبعض الاقارب (مديحة الصفتي: ٦)، ويتضمن حالات عديدة يصعب تصنيفها ضمن العائلة النووية او العائلة الممتدة، كحالة العائلة المكونة من الآباء والابناء غير المتزوجين واحد الأبناء المتزوجين فقط والأحفاد بينما باقي الابناء المتزوجين انفصلوا وكونوا عائلات نووية، أو حالة الابن المتزوج ويعيش معه احد الابوين او بعض اخوته. وقد وضعت دراسة عن التكوين البنائي للاسر في بعض المدن (هدى زريق وفريدريك شورتر: ٦١) تصنيفا آخر للعائلات يتضمن ثلاثة أنماط: نمط العائلات "البسيطة" او "النووية" المكونة من زوج وزوجة يعيشان معا او مع اولاد غير متزوجين، او من احد الابوين مع اولاد غير متزوجين، والنمط الثاني هو العائلات "المركبة" المكونة من عائلة نواة مع افراد اضافيين، وهو التكوين الذي اشرنا اليه سابقا واعتبرته بعض الدراسات "متحولا" أو شبه ممتد، مثل الابن المتزوج ويعيش معه احد الابوين، او العائلات المكونة من اكثر من عائلة نواة وقد يعيش معها افراد اضافيون، مثل الابن المتزوج ويعيش مع والديه وبعض اخوته غير المتزوجين - وعادة تكون العلاقات والتفاعلات اكثر تعقيدا في العائلات المكونة من اكثر من عائلة نواة. اما النمط الثالث والأخير فهو الأسرة المعيشية "من دون زوجين" المكونة اما من فرد واحد وإما من افراد متعددين من دون وجود زوجين.

وقد وجدت دراسة زريق وشورتر التي استعملت احصاءات ناتجة من بحوث ميدانية اجريت في اوائل الثمانينات في ثلاث مدن عربية، ان نمط العائلات النووية مسيطر، حيث شمل نحو ثلاثة أرباع العائلات في القاهرة وبيروت ومناطق الدراسة في عمان. وكان معظم هذه العائلات مكونا من زوج وزوجة مع اولاد غير متزوجين. اما العائلات المركبة (الممتدة وشبه الممتدة) فقد بلغت نسبتها ١٨ في المائة في كل من القاهرة وبيروت ومناطق الدراسة في عمان. اما الأسر المعيشية "من دون زوجين" فبلغت نسبة قليلة في كل من هذه المدن. وهذه المشاهدة الاخيرة تختلف جوهريا عن الواقع في المجتمعات الغربية التي ترتفع فيها نسبة الأسر المعيشية من "دون زوجين" نوعا ما.

وفي جميع هذه الدراسات يبدو التحول من العائلة الممتدة الى العائلة النووية وسيادة الأخيرة متوافقا إلى حد كبير مع الزيادة المستمرة لسكان الحضر وارتفاع معدلات التحضر، كميا

ونوعيا، وزيادة معدلات الهجرة الداخلية والخارجية والزيادة المطردة لنسب المتعلمين خاصة من الإناث وتأخر سن الزواج وزيادة التعرض لتأثير القيم الغربية. وإن كان هذا التحول المرصود غير كامل أو خطي، فنمط العائلة الممتدة لايزال يمثل نسبة مهمة في إجمالي الأسر المعيشية. وتتزايد هذه الأهمية عندما نأخذ في الاعتبار نسبة الاشكال البينية شبه الممتدة التي لا تتجه إلى الانحسار بل يظهر انها آخذة في الازدياد. ويعود استمرار بعض العائلات الممتدة وشبه الممتدة إلى أسباب تقليدية مرتبطة بنظام انتاج زراعي تقليدي لم تخترقه عوامل التحديث من تصنيع وتعليم وحراك مهني، والباقي يعزى استمراره إلى أسباب غير تقليدية تتعلق بأزمة الإسكان او المساعدة في نفقات المعيشة في اطار الازمة الاقتصادية الراهنة او التنشئة الاجتماعية للاطفال خاصة في حالة عمل زوجة الابن بالاضافة الى الإرث القيمي المستمر مثل رعاية الوالدين (آمال عبد الحميد ٢٨-٣٢).

ولا يقتصر وجود نمط العائلة الممتدة على طبقة اجتماعية دون أخرى وان كان اكثر انتشارا في الطبقتين العليا والدنيا في الريف، والوسطى والدنيا في الحضر. وتختلف أسباب هذا الانتشار، ففي حالة الطبقة العليا يكون السبب الأساسي هو الحفاظ على ثروة العائلة ومكانتها الاجتماعية في المجتمع المحلي، بينما يتمثل في الطبقات الدنيا والوسطى في رغبة الآباء في تكوين هذه الثروة من خلال عمل الأبناء، وخلق مكانة ومركز داخل المجتمع من خلال تكوين عزوة وعصبة من الابناء كمؤشر لقوتهم ومكانتهم (آمال عبد الحميد: ٢٧، عالية عبد العزيز: ٧٢).

وتأثير نمط العائلة الممتدة يتجاوز نطاق الأسرة المعيشية - وهذا ما حاولنا التنبيه إليه في مستهل هذا الفصل، ومن خلال العرض المفاهيمي الوارد في مقدمة الدراسة. فالملاحظ في كثير من الأحيان أن عائلات الأبناء تحافظ على ارتباطها القوي بعائلات الآباء، برغم انفصال عائلات الأبناء، عبر قنوات مادية أو من زاوية توزيع الأدوار الاقتصادية والانتاجية أو في جانب عملية تنشئة الاطفال. وبصفة أساسية، تحافظ على الترابط بين عائلات الآباء والأبناء في المجتمعات العربية - حتى بعد الانفصال المعيشي بينهما - ظاهرة مهمة هي ظاهرة الزواج من الأقرباء. وتبين الدراسات التي أجريت حول صحة الأم والطفل (PAPCHILD) في بعض البلدان العربية (مصر، واليمن، والجزائر، والسودان) ان نسبة الزواج من قريب تتعدى الثلث في البلدان الثلاثة الأولى وتصل إلى ٦٦ في المائة في السودان، وأن الزواج في الاكثرية العظمى من الحالات يكون من ابن عم/عمة أو ابن خال/خالة، وأن هذه النسب ترتفع في الريف عنها في الحضر. وتؤدي الظاهرة إلى توثيق الصلات بين العائلة النواة وعائلة الآباء مما يقرب العلاقات من نمط العائلة الممتدة.

هناك ظاهرة أخرى يجب الانتباه اليها وهي تتطلب توسيع تحليلنا من مجرد النظر في توصيف نمط تكوين الأسرة المعيشية في فترة زمنية معينة الى اعتبار الفرد عنصرا دائم التفاعل داخل العائلة، وتنطوي تلك الظاهرة على تغييرات تحدث في البيئة العائلية للفرد خلال دورة حياته فتعرضه لتكوينات عائلية مختلفة. وقد حاولت دراسة زريق وشورتر التعرف الى هذه التغييرات من خلال ترتيب البيانات المتاحة عن الأفراد حسب فئات العمر واعتبار السلسلة المتعاقبة لفئات الاعمار ممثلة لدورة حياة الفرد. ومن خلال هذا التحليل أمكن رسم البيئة المعيشية خلال دورة حياة الافراد في مدينتي القاهرة وبيروت. وتبين ان أغلب الأولاد تحت سن ١٥ عاما في كلتا المدينتين يعيشون في عائلات نواة مع والديهم وإخوتهم، وأن نسبة لا بأس بها تبلغ نحو خُمس الاولاد تحت سن ١٥ يعيشون في عائلات مركبة، إما أنها تضم أشخاصا اضافيين لعائلتهم النواة (وفي معظم الحالات يكون الشخص الإضافي هو أحد الجدود للأب أو الأم)، وإما أنها تضم أكثر

من عائلة نواة (وفي معظم الحالات تكون العائلة الاضافية هي عائلة الجد). ولأن هؤلاء الاولاد ينشأون في ظل عائلة تجمع الكبار مع الصغار، يكون احترام الكبار قيمة تثبتها الحياة اليومية طبيعيا، وفيها يلعب الكبار أنفسهم دورا مهما في عملية التنشئة. ولا شك في ان مشاركة الكبار في عملية التنشئة تحدث أيضا في العائلات النووية بدرجة أقل، غير ان درجة المشاركة تتدنى بسبب انفصالها معيشيا عن العائلة الام. وليس هناك دراسات نستطيع الاعتماد عليها لمعرفة نسبة الترابط التي يتم الحفاظ عليها مع العائلة الام، والمؤكد أن هذا الترابط يتفاوت حسب ظروف العائلة، مثل عمل المرأة ومدى حاجتها الى مشاركة الكبار في عملية الاهتمام بالصغار.

من ناحية أخرى، أظهرت الدراسة ان الشابات والشبان نادرا ما يتركون مساكن آبائهم قبل الزواج. وقد تمتد هذه الحالة حتى بعد الزواج. فقد تبين ان السكن الاول للعروسين بعد الزواج يكون في اسرة معيشية مركبة بنسبة تفوق الثلث في القاهرة وتفوق النصف في بيروت. وتنفصل العائلة الجديدة عن العائلة الام مع تراكم مجيء الاطفال. وبذلك نجد ان الزوجة - في كثير من الحالات - تسكن في بداية حياتها الزوجية ضمن عائلة والد الزوج وتتطبع بالقيم السارية فيها.

أما بالنسبة لكبار السن، فقد بينت الدراسة ان سكنهم يعتمد على جنسهم. فنسبة الرجال في سنوات العمر الأخيرة من المتزوجين تكون أكبر كثيرا من نسبة النساء المتزوجات في هذه المرحلة السنية. ويعود ذلك الى ان الرجال يتزوجون ممن هن اصغر سنا، كما ان الرجال كثيرا ما يعاودون الزواج بعد فقدان الزوجة، وهو أمر يشجعه العرف والعادة، بالإضافة إلى أن مستوى الوفيات للكبار يرتفع للرجال مقارنة بالنساء. ولهذا يسكن الرجل الكبير في اكثر الاحيان مع زوجته وأبنائهما وعائلاتهم أو بدونهم - حسب الظروف، بينما تسكن المرأة الكبيرة في كثير من الاحيان مع عائلة أولادها.

من كل ما سبق يتضح أن للعائلة الممتدة وجودا مؤثرا وفعالا في الواقع العربي، وأنها، وإن لم تكن تتمتع بالسيادة الإحصائية مقارنة بالعائلة النووية، تبقى من ناحية دورة حياة الفرد تجربة معاشة لنسبة لا بأس بها من الأفراد في مرحلة الطفولة والمراهقة، وفترة الزواج الأولى، وفترة الشيخوخة. وتحافظ العائلة الممتدة على تأثيراتها الأيديولوجية والثقافية داخل العائلة النووية، وعلى العلاقات بين العائلة النووية للأهل والعائلة النووية للأبناء، فتزيد أهمية وجودها وفاعليتها على السواء. ويتحقق ذلك من خلال استمرارية العائلة الممتدة كنمط قائم وكتجربة معاشة لكثير من الأفراد خلال بعض مراحل دورة الحياة، ومن خلال الارتباطات الوثيقة بين عائلات الآباء والأبناء، حتى لو انفصلت في المسكن. وبهذه الكيفية توضع سيادة العائلة النووية موضع تساؤل، سوف نتلمس ملامحه عند تحليل العلاقات داخل العائلة العربية.

ثامناً- تأنيث الأسرة

في الوقت الذي بدأت العائلة العربية تتحول فيه من نمط العائلة الممتدة الى نمط العائلة النووية، شهد العالم العربي ظاهرتين مهمتين: الأولى تتمثل في الحروب العربية الاسرائيلية وحربي الخليج (الاولى والثانية) والحرب الاهلية اللبنانية والسودانية ... الخ، مما أدى الى فقدان الكثير من أرباب العائلات الذكور لأن الحرب مازالت الى حد كبير نشاطا ذكوريا. والثانية هي هجرة الكثير من أرباب العائلات الذكور سواء الى دول النفط العربية أو الى الدول الأوروبية (كما في حالة دول المغرب العربي) الأمر الذي تسبب في غيابهم لفترات تطول او تقصر عن عائلاتهم. وقد تزامنت مع هذا التحول ظاهرتان أخريان وإن كانتا أقل أهمية من الظاهرتين السابقتين.

أولاهما هي تزايد معدل الجريمة الذي رتب غياب بعض ارباب العائلات الذكور خلف جدران السجون تنفيدا للعقوبات المحكوم بها عليهم باعتبار ان الجريمة مازالت أيضا والى حد كبير نشاطا ذكوريا. والأخرى هي هروب بعض الأزواج من زوجاتهم وأولادهم بسبب تفاقم عجزهم عن توفير الحد الأدنى لمعيشة من يعولونهم، وتركهم البيت لفترات غير محددة.

ولقد تفاعلت كل هذه الظواهر (بالاضافة الى الظواهر التقليدية كالطلاق) داخل اطار العائلة النووية لتنتج ما يمكن تسميته "تأنيث العائلة" وهي حالة تواجه فيها الزوجة وأولادها القصر مصيرهم تحت مسؤولية الزوجة. ويعبر هذا المسمى عن تغير بنائي ثان في العائلة العربية، يتمثل في نمط جديد لها هو نمط عائلات أرباب الأسر الإناث. وقد بينت دراسة زريق وشورتر أن ١٠ في المائة من اجمالي العائلات في القاهرة وبيروت من هذا النوع، وأن ٨ في المائة من اجمالي اسر مناطق الدراسة في عمان هي كذلك. وقد تعيش هذه العائلات في مسكن خاص أو تنتقل للمعيشة مع عائلات آباء الأزواج أو الزوجات. وسوف نوضح الكيفية التي أثر بها هذا التطور على العائلة وعلى العلاقات داخلها عندما نتناول بالتحليل العلاقات داخل العائلة.

تاسعاً- حجم العائلة

الظاهر ان سيادة نمط العائلة النووية لم يؤد الى انخفاض متوسط حجم العائلة على مستوى إجمالي العائلات، والمشاهد أنه أحدث الأثر النقيض تماما ولفترة زمنية ليست بقصيرة كما في حالة مصر، حيث ارتفع متوسط حجم العائلة من ٨ر٤ فرد في ١٩٥٢ إلى ٢ر٥ في عام ١٩٨٠، وفي الوقت الذي شهد فيه هذا المتوسط انخفاضا بسيطا في الريف من ٧ر٥ الى ٥ر٥ ارتفع في الحضر من ٨ر٣ إلى ٥ أفراد (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية: ١٤٢)، بما يخالف - شكليا على الأقل - افتراض ان التحول من العائلة الممتدة الى العائلة النووية يؤدي الى انخفاض متوسط حجم العائلة على مستوى اجمالي العائلات. وقد بينت دراسة (زريق وشورتر) ان الأسر المعيشية المركبة اكبر حجما من العائلات النووية، فقد بلغ متوسط حجم العائلة في القاهرة ٣ر٦ في النمط المركب في مقابل ٨ر٤ في النمط النووي، وفي بيروت بلغ ٥ر٦ في النمط المركب مقابل ٠ر٥ في النمط النووي، وفي مناطق الدراسة في عمان بلغ ٠ر٩ في النمط المركب في مقابل ٩ر٦ في النمط النووي. ولما كان الابناء في مجتمعاتنا العربية يعيشون مع اهلهم حتى سن الزواج، ومع تأخر العمر عند الزواج، فإن متوسط حجم العائلة النووية يتزايد برغم انخفاض مستوى الخصوبة. واذا نظرنا في التركيب العمري داخل العائلة نجد ان متوسط عدد الاولاد في الأسر المعيشية من النمط المركب لا يزيد عليه في العائلات من النمط النووي لكن عدد الراشدين يكون اكثر بدرجة واضحة، مما يجعل علاقات القوة اكثر تعقيدا داخل العائلة المركبة.

وهكذا نجد انه برغم تحول العائلة العربية من نمط ممتد الى نمط نووي، تبقى هناك عناصر تكرار مستمرة في مسار تكوين العائلات والارتباط بين أنماطها مما يؤدي الى تعزيز القيم وتدعيم العلاقات الممثلة للنظام الأبوي للسلطة. ونأمل في أن تكون التحليلات السابقة قد كشفت بوضوح كاف عن العوامل الدافعة والمعززة لهذا الاتجاه، حتى من خلال العمل على محور المشاركة في السكن.

عاشراً- تغير العلاقات داخل العائلة

في السابق أمكن وضع فرضية مؤداها أن السيادة الإحصائية للعائلة النووية مهددة بالسيادة القيمية والثقافية للعائلة الممتدة المدعومة بهيمنة النظام الأبوي داخل النسق الثقافي العربي بوجه عام. والتحقق من هذه الفرضية يستدعي دراسة طبيعة العلاقات الجارية في نطاق العائلة العربية بأنماطها الثلاثة التي تبين أنها تتعايش معا في المجتمع العربي. وستجري عملية التحقق تلك على مستويين رئيسيين هما علاقة الرجل بالمرأة وعلاقة الكبار بالصغار، وعبر مجموعة من التساؤلات التي تفرض نفسها وهي:

- هل تمثل العائلة النووية نمطا مغايرا من العلاقات بين الرجال والنساء وبين الكبار والصغار أم انها مجرد اعادة انتاج لنمط العلاقات داخل العائلة الممتدة ولكن على نطاق أضيق ؟

- هل يسمح الاستمرار البنائي للعائلة الممتدة بتغير علائقي كضرورة لهذا الاستمرار، خاصة في ظروف التحول إلى العائلة النووية التي تقدم كبديل من العائلة الممتدة؟ هل تختلف هذه العلاقات داخل العائلة الممتدة الحديثة التي نشأت لأسباب تحديثية عن العلاقات داخل العائلة الممتدة التي استمرت في التواجد لأسباب تقليدية أدت هي ذاتها إلى نشأتها في الماضي ؟

- هل تختلف هذه العلاقات طبقا للمراحل المختلفة من دورة حياة العائلة؟ وهل تختلف بالاستناد الى متغيرات أخرى كالتعليم، والمهنة، والطبقة، والاصل أو الاقامة الريفية أو الحضرية ... الخ ؟

- وهل هذا التقسيم للعائلة العربية على أساس متغيرات بنيوية كعدد الاجيال داخل العائلة يجد ما يبرره عند اعتبار متغيرات علائقية كالعلاقة بين الرجل والمرأة أو بين الكبار والصغار؟

ان هذه الأسئلة الاساسية، والكثير من الاسئلة التفصيلية الأخرى، الضرورية لفهم أكثر واقعية للعلاقات داخل العائلة العربية، لا تعاني فحسب من اختلاف المفاهيم أو التعريفات الاجرائية فيما بين الاجهزة العربية المسؤولة عن جمع البيانات وفيما بين الباحثين بتوجهاتهم المختلفة، بما يؤدي إلى انعدام المسافة بين المعلومة ووجهة النظر في البيانات العربية - وانما تعاني أيضا من نقص البيانات اللازمة للوصول إلى إجابات عنها، ومن محدودية عينات الدراسة الميدانية وتخلفها الزمني ومحدودية إمكانية تعميم نتائجها وتفاوت الاقطار العربية من حيث الأوزان النسبية لدراسة العائلة في كل منها ... الخ. حتى مفهوم "السلطة" الأكثر أهمية بالنسبة لدراسة العلاقات داخل العائلة يظل غير محدد بل غير معرف بالنسبة لمعظم هذه الدراسات، ومن ثم لا يوجد تحديد دقيق لمجالات هذه السلطة، سواء فيما يخص عمل المرأة، أو خروجها من البيت، أو تربية الأطفال أو ميزانية العائلة، أو غير ذلك. وبالقطع لا يوجد تحديد لقائمة القرارات العائلية الأساسية التي تعكس ممارسة السلطة داخل العائلة، ولهذه الأسباب فإن الحديث عن التغير في علاقات السلطة داخل العائلة يظل حديثا عاما الى حد كبير بحيث لا يدري المرء ان كان هذا التغير في السلطة يشمل كل المجالات، وبالدرجة نفسها، أم يشمل بعض المجالات دون البعض الآخر

وبدرجات متفاوتة، وكذلك الأهمية النسبية للمجالات التي يحدث فيها التغير وامكانية تأثيرها على غيرها من المجالات.

ألف- العلاقة بين الرجل والمرأة

يقصد بالعلاقة بين الرجل والمرأة في المجتمع العربي العلاقة بين أدوار الرجل (أب/ابن/أخ/قريب/زوج) وأدوار المرأة (أم/ابنة/أخت/قريبة/زوجة) كما تحددها العائلة العربية. وتكاد تجمع الدراسات السابقة على سيطرة الرجل على المرأة في إطار العائلة العربية التقليدية استنادا إلى أسباب ثقافية تتعلق "بقوامة" الرجال و"نواقص" النساء أو أسباب اجتماعية تتعلق بتقسيم العمل والدور الإنتاجي وتوزيع ثروة العائلة ... الخ (حليم بركات: ١٨٢-١٩٠). غير ان هذه الصورة التقليدية للعلاقة بدأت تتغير. ففي دراسة حديثة جرت على عينة بلغ حجمها ١٧١٤ عائلة عربية في ريف وحضر شمال الأردن، تبين أن الاب لا يزال يتمتع بمكانة مميزة في العائلة العربية والاردنية الا ان هناك اتجاها واضحا نحو مزيد من مشاركة الزوجة والابناء في عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق بشؤون الزواج والعائلة وخاصة في الاجيال المعاصرة (علي الزغل: ٤٢). وتشير دراسة انثروبولوجية أجريت في أوائل الثمانينات على مدينة مغربية صغيرة (بالقرب من مكناس) الى ان عزلة المرأة عن الرجل قد بدأت تنهار، مؤكدة بذلك ما ذكرته فاطمة المرنيسي في السبعينات: "أن الشباب يقابلون بعضهم البعض ويهيمون في الحب ويريدون الزواج ومن ثم فالعزلة بين الجنسين ... قد بدأت تنهار" (Mernissi: 58). ودراسة سوزان ديفيز تنتهي إلى أن سلوك الشباب المغربي يعكس ازدواجية عند الأولاد بين الرغبة والرهبة، والاختلاط والعزلة، وأن البنات لا يرون في العلاقات مع الشباب، نوعا جديدا من الحرية، بل وسيلة إلى هدف تقليدي هو الزواج (Davis, 1991: 219).

وتشير دراسة لمجتمع النخبة في مدينة جدة أجريت في السبعينات والثمانينات على ثلاثة اجيال مختلفة، إلى حرية نسبية للجيل الشاب في اختيار الطرف الآخر عند الزواج وفي أغلب القرارات المتعلقة بالزواج، وفي علاقات الزوجين ضمن العائلة الممتدة أيضا. ومع ذلك فإن هذه التغيرات لم تمس البنية الأساسية للعائلة التي تقوم على عزل الجنسين وعدم توازن السلطة بينهما، وتزعم الدراسة أن الزوجة لا تزال تلتزم بقرارات زوجها في التحجب وان كانت قد بدأت تحقق بعض الاستقلالية في القرارات المتعلقة بحركتها خارج البيت وان بقي القرار الأخير لحركتها خارج المدينة أوخارج البلاد في يد الزوج، وهذا مظهر من مظاهر السلطة تقوم فيه الدولة بدور كبير، عن طريق تطبيق قوانين تحرم المرأة من السفر بدون موافقة زوجها أو ولي أمرها. وتسجل الدراسة ذاتها ما تلجأ اليه المرأة من مناورات واستراتيجيات للتحايل على هذا التوزيع السلطوي بما يحقق لها قسطا من حرية الحركة واستقلالية القرار. ويعتبر تعليم المرأة من أهم المؤثرات المعدلة نسبيا لتوزيع السلطة. ففي الجيل الشاب نجد أن المرأة تشترك في قرارات تتعلق بتربية الأطفال وتعليمهم، بالتحكم في ميزانية الدار، كما تسعى إلى تحقيق سيطرتها على ملكيتها. وهذه الحالة تظهر الترابط والتفاعل بين أيديولوجيا السلوك والقيم الدينية المؤثرة في علاقات الزواج وضبط واحتكار المرأة. ومما يثير الانتباه في هذه ا لدراسة ما تسجله من تحول في الأدوار بين الزوجين، بملاحظة أن الأجيال الشابة من الأزواج والزوجات تمارس نوعا من المشاركة النسبية في بعض المجالات، تسمح في الوقت نفسه بتنمية مجالات مستقلة للمرأة عن الرجل في محيط السلطة (Altorki).

وخلصت دراسة لأحد أحياء القاهرة الفقيرة أجريت في عام ١٩٨٣/١٩٨٤ إلى ان توزيع الأدوار بين الرجل والمرأة ونمط السلطة القائم بينهما يتأثر الى حد بعيد بالأساس الاقتصادي للعائلة، فلقد أظهرت الدراسة أن الدخل الخاص للمرأة مهم في تحقيق بعض المشاركة في قرارات العائلة، ومن المنطلق نفسه، تقع معرفة الزوجة بحجم دخل زوجها في مستوى الأهمية ذاته، وخاصة أن هذه المعرفة قد تحد من حرية الزوج في التصرف في كل دخله. وأشارت الدراسة إلى تفضيل عدم انخراط الزوجة في العمل المأجور حتى في أحوال المصاعب والأزمات لكيلا ينعكس ذلك بشكل سلبي على سمعة الزوج من حيث مقدرته على القيام بمسؤولياته تجاه العائلة. وفي بعض الحالات كان عمل المرأة ضرورة تتجاوز كل الاعتبارات. كما رصدت الدراسة حالات من المشاركة بين الرجل والمرأة في إدارة اقتصاديات العائلة خاصة في حالات غياب الزوج أوهجرته. وعلى الرغم من محدودية دخل العائلة الا ان انفاق الزوج على طلباته الخاصة كان مقبولا بصفة عامة، حيث شكت بعض الزوجات من المغالاة في هذا الإنفاق، مع الإشارة إلى تضحياتهن بطلباتهن في كثير من الأحيان من أجل الاولاد والعائلة. وتدعي الدراسة ان التحديث مكّن الزوج من الاستقلال عن زوجته فصار بمقدوره الحصول على خدمات خارج المنزل (مثل الأكل) وكثيرا ما أدى ذلك إلى قضائه وقتا اطول خارج البيت بل وخارج الحي، ومن ثم خفض إنفاقه على طلبات العائلة. ولكل هذه العوامل وغيرها، أعربت جميع النساء في العينة عن اعتقادهن أن الرجل هو المسؤول عن مصاريف العائلة الا أنهن أكدن أهمية أن يكون للزوجة دخل تحسن به أحوال أولادها وعائلتها ونفسها (Hoodfar: 141-142).

وفي دراسة أجريت مؤخرا (١٩٩٤)، عن الأدوار في العائلة المصرية اعتمدت على نتائج مسح أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في سنة ١٩٩١ (ضم هذا المسح عينة من ثلاث مناطق تمثل محافظات الحضر، ومناطق حضرية أخرى، والريف، وشمل ١٥٧٩ سيدة متزوجة)، وعلى نتائج المسح الديمغرافي الصحي الذي أجراه المجلس القومي للسكان سنة ١٩٨٨ وشمل ٨٢١٧ سيدة متزوجة - اتضح أن الأغلبية الساحقة من الزوجات ترى أنه يتوجب على الزوجة استشارة زوجها في كل القرارات، وأن النسبة التي رأت انه ليس من الضروري استشارة الزوج في كل الأمور ارتفعت خطيا مع ارتفاع مستوى التعليم ومع الخروج الى العمل ومع المستوى المعيشي للعائلة. وبالمثل، تناسبت طرديا نسبة الزوجات اللائي رأين ان الكلمة الأخيرة ليست للرجل فيما يتعلق بخروج الزوجة لزيارة الاقارب، مع ارتفاع مستوى التعليم والخروج الى العمل ومدى التحضر. ورأت أغلبية الزوجات أن الدافع لعمل الزوجة هو الحاجة المادية ومساعدة العائلة، بينما زادت نسبة اللاتي اعتقدن ان عمل الزوجة يعطيها بعض الاستقلالية من ١٦ في المائة عند الاميات الى ٢٥ في المائة عند الحاصلات على تعليم ثانوي أو أكثر. كما حبذت أغلبية الزوجات وجوب الأخذ برأي الرجل عند حدوث خلاف بينه وبين زوجته، غير ان المتعلمات والعاملات منهن رأين ان القرار يجب أن يتم التوصل إليه بالمناقشة بين الزوجين. اما بالنسبة لموضوع المشاركة في اتخاذ القرار فقد تبين ان الزوجات يعطين لأنفسهن دورا أكبر في المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة باستعمال وسائل منع الحمل او انجاب طفل اضافي او تعليم وزواج الأبناء، ودورا أقل فيما يختص بميزانية المنزل والامور المالية الاخرى. وقد وافقت معظم الزوجات اللائي شملتهن العينة على أن تعمل بناتهن، وإن تراوحت نظرتهن مع مؤشرات التعليم والعمل والتحضر، بحيث اتسمت بالسلبية لدى الاميات وغير العاملات والريفيات (Nawar, Lyod, and Ibrahim).

لم تعدل العوامل السابقة وحدها الصورة التقليدية للعلاقة بين الرجل والمرأة وحدود مشاركة المرأة في السلطة داخل العائلة. ويذكر فرانز فانون أن مشاركة المرأة في العمل

السياسي في الجزائر أسهمت إلى حد بعيد في هذا التعديل، مثلما يتضح من الخبرة الفلسطينية وخبرة الحرب الأهلية اللبنانية، بل ومن مجمل خبرات الاستقلال العربية التي كان للشعوب دور فيها، وتجارب العائلات التي شاركت بعض بناتها في العمل السياسي السري او العلني في فترة ما بعد الاستقلال. بالاضافة الى ايديولوجيا المساواة - بشكل عام - التي تبنتها الدول والحركات السياسية العربية في حربها ضد الاستعمار، وعند شروعها في خطط تنمية طامحة في الخمسينات والستينات أبرزت الحاجة الى تعليم وعمل المرأة.

ومن عوامل التغيير الأخرى المؤثرة في علاقة الرجل بالمرأة (والكبار بالصغار أيضا) هجرة العمالة العربية إلى بلدان النفط. وقد بينت الدراسات ان دور المرأة الاقتصادي يزداد في المراحل الأولى من الهجرة إلى ان تنتظم تحويلات الزوج المهاجر (Kattab and el-Daief). وفي غياب الزوج اضطرت بعض الزوجات الريفيات إلى القيام بأعمال كانت من اختصاص الزوج مثل تحمل مسؤولية التعامل مع الجمعية التعاونية، وشراء مستلزمات الإنتاج وبيع المحصول (محمد ابو مندور: ١٣١). وبتحمل المرأة مثل هذه المسؤوليات دخلت في تعاملات مع أجهزة الدولة وتعرضت لتجارب مختلفة في المجال العام كانت غير متاحة من قبل. ومما لا شك فيه، وتؤكده الدراسات، ان هذه التغيرات في مجموعها ارتقت بمكانة المرأة في محيطها المباشر وبين اهلها (محمد أبو مندور وآخرون) حتى لاحظت بعض الدراسات قيام علاقة اقرب الى المساواة بين الزوجين في هذه الحالات يترك فيها الزوج القرارات الاخيرة لزوجته أحيانا وأحيانا يشاورها في قرارات مهمة قبل شراء وبيع ممتلكاته (Khattab and El-Daeif: 28-29).

ومن الملاحظات المهمة في هذا السياق أن طول مدة سفر الزوج ذات علاقة كمية بحدوث بعض هذه التحولات، فمع امتداد مدة الهجرة تبدأ عائلة المهاجر بالانفصال التدريجي عن العائلة الممتدة حتى تستقل بمسكن منفرد. ويساهم هذا الاتجاه في تحمل الزوجة مسؤولياتها الجديدة ومنها المسؤوليات الاقتصادية كما ذكرنا، كما يؤدي إلى زيادة مسؤوليتها في ضبط سلوك الأبناء (محمد ابو مندور وآخرون: ١٢٢-١٢٣). وفي هذا الجانب الأخير، فإننا نفتقد إلى دراسات تبين تأثير غياب الأب المهاجر لفترة طويلة عن عائلته في عملية تنشئة الأبناء وفي بناء شخصيتهم وفي صحتهم النفسية، خاصة في مراحل النمو الحساسة، في الوقت الذي أصبحت فيه السلبيات الناجمة من هجرة الزوج على العائلة ملموسة إلى أبعد الحدود. وقد بينت دراسة ليلى الشال أن هجرة الزوج أو الزوجين معا وترك الأبناء في البلد الأصلي، يؤدي إلى حدوث تشوهات في المسلك الاجتماعي للعائلة، وإلى شيوع ظاهرة التفكك العائلي، وزيادة حالات الطلاق والانحراف وتعدد الزوجات، وفشل الأبناء في الدراسة، وقد يؤدي أيضا إلى انحراف الأبناء (ليلى الشال).

وللتعديلات النوعية والكمية في مسؤوليات المرأة أثر في توزيع السلطة وفي علاقات القوة بين أفراد العائلة كما وصفناها في النظام الابوي للسلطة من ناحية العلاقات ضمن العائلة الممتدة أيضا. فإذا نظرنا إلى علاقة الزوجة بأم زوجها نجد الدراسات تبين ان الاستقلال الاقتصادي للزوجة، أيـًا كان مصدره يساهم في استقلالها عن والدي زوجها وإخوته، وإن تفاوت شكل هذا الاستقلال حسب نوعية العائلة، فعندما تكون زوجة المهاجر مقيمة في مسكن العائلة الممتدة أبويا، فإنها تسعى أولا إلى الابتعاد عن أم الزوج وسلطتها في الواجبات المنزلية (مثل توزيع الطعام) وقد ينتهي الأمر في بعض الحالات القليلة إلى أن تسيطر الزوجة على تحويلات الزوج وتعطي مخصصا شهريا لأم زوجـها (Khattab and Daeif: 33). وتزعم الدراسة السابقة نفسها ان علاقة الزوجة بوالد زوجها مستمرة كما كانت تقليديا كعلاقة احترام وطاعة بدون اي تغيير (Khattab and Daeif: 35)، ومن جانبنا، نعتقد ان التحول التدريجي من عائلة ممتدة إلى عائلة نووية

وما يصاحبه من تعديلات في سلطة كبار وصغار النساء في العائلة الممتدة، لابد من أن يكون قد انعكس على علاقات السلطة بين رئيس العائلة الممتدة وزوجة ابنه.

ويعيب معظم الدراسات التي جرت عن الهجرة أنها ركزت على الفترة التي كان فيها الزوج غائبا، ولم تتناول الفترة التي تبدأ منذ عودة الزوج. ولهذه الفترة أهمية فائقة لأن تجربة الأزواج في بلد المهجر لم تكن بالطبع غير ذات تأثير في قيمهم وسلوكياتهم، فهم يعودون وقد تبنوا أنماط الاستهلاك الترفي التي خبروها في بلدان النفط (في حالة الهجرة إلى هذه البلدان)، وبذلك تصبح العمالة المهاجرة هي الوسيط الذي ينقل هذا النمط إلى مجتمعات الأهل. ومن ناحية ثانية، يتأثر المهاجرون بالمحيط المتدين والمحافظ في مجتمعات الخليج ويتشبعون بهذه القيم والتوجهات فيحاولون تطبيقها على عائلاتهم.

إن النظام الأبوي يتعرض لتحولات أساسية بسبب التغيرات البنيوية في المجتمع وقيام ونيوع نمط العائلة النووية وعمل المرأة لقاء أجر وانتشار التعليم والهجرة. وقد تجاوز المجتمع العربي إلى مدى بعيد ميراث العصبية العائلية التقليدية الذي أكد ان غضب الأب من غضب الرب ... لكن دور الأب لايزال يقترن بالطاعة والعقاب والسلطة والحزم، بينما يقترن اسم الام بالحنان والرحمة والطاعة والشرف، إلا ان الصورة الغالبة في المجتمعات العربية إلى الآن لاتزال من النوع الابوي الذي يتميز بسلطة الأب المطلقة وخضوع الأم مع تأثيرها الخفي، والدور المتميز للأخ الاكبر والمكانة المتدنية للبنات في مقابلة البنين، حتى في المجتمعات التي تقدمت مفاهيمها الاجتماعية من هذه الزاوية مثل تونس ولبنان (حليم بركات: ١٨١).

باء- <u>العلاقة بين الكبار والصغار</u>

يشكل السن المحور الثاني لتوزيع السلطة في النموذج الأبوي، فيتمتع الكبار بسلطة أكيدة على الصغار، ويأخذ التواصل بينهما شكلا عموديا وليس أفقيا. وتشير أغلبية الدراسات السابقة الى تدرج السلطة داخل العائلة العربية على أساس متغير العمر متلازما مع متغير الجنس، فيكون الأب هو مركز السلطة يليه الذكور البالغون (وأهمهم بالطبع الأخ الأكبر) ثم الذكور غير البالغين وأخيرا الفتيات الصغيرات. غير ان هذه الدراسات تفتقد - كما أوضحنا - التحديد المفاهيمي الدقيق للسلطة الأبوية والتعريف الإجرائي لها، فوق أنها لا تعين مجالات تحققها والوزن النسبي لهذا التحقق في كل مجال على حدة، وهو الأمر ذاته الذي ينطبق على اصطلاحي "الكبار" و"الصغار" سواء داخل العائلة النووية التي تضم ثلاث مراحل عمرية فقط للابناء (الطفولة، المراهقة، الشباب قبل الزواج وتكوين العائلة) او داخل العائلة الممتدة التي تشهد مختلف المراحل العمرية لجيل الأبناء وينقص تلك الدراسات، بالإضافة إلى ما سبق، تحديد الاشكال المختلفة للسلطة الأبوية حسب المراحل العمرية لجيل الابناء.

وعموما، فإن ما يجعل من هذه الدراسات مجرد مؤشر، وليس أكثر من ذلك، إلى بعض ملامح التغير في العلاقة بين الكبار والصغار، هو الطبيعة الوصفية لها، وضيق مجالها المكاني والزماني، ومحدودية عيناتها واحتواؤها على الكثير من العموميات التي تردد في جملتها ما ندركه بملاحظاتنا اليومية لهذا المجتمع كأفراد وهو الأمر الذي يضع قيودا على امكانية تعميم النتائج التي انتهت اليها.

يشير علماء الحملة الفرنسية على مصر (١٠٨١-٨٩٧١) الى أن العرب يترجمون كلمة (Vieillard) (مسن/عجوز) بكلمة شيخ وهو لقب شرفي يوحي بمعنى التشريف والسيادة، فالمشايخ هم الذين يحكمون القبائل ويمارسون على أبنائها سطوة تماثل سلطة الحكام. وفي كل العائلات المصرية تكون الكلمة الأولى للأكبر سنا، وهو الذي يتقدم الاحتفالات العامة، وله مركز الصدارة في المجالس، ويقف الناس جميعا عند قدومه، وتوجه اليه على الدوام علامات الاحترام والتقدير، وأمامه يتحفظ الشباب وينضبط، وهو الجموح بطبعه (أي الشباب) ... وينظر الشباب لآبائهم بنوع من التقديس الديني ... إن الصولجان معقود للسلطة الأبوية التي يبدو أن طبيعة الحياة نفسها تهيئه لها. (علماء الحمله الفرنسيه، الجزء الأول، ٤٣، ١٥٣-١٥٤).

ويؤكد ادوارد لين الذي زار مصر في عشرينات وثلاثينات القرن الماضي المعنى نفسه فيقول إن

"المسلمين يعتبرون العقوق من أعظم الخطايا وهم يضعونه لجسامته مع الكبائر الست الأخرى ... فالطفل في الطبقات الوسطى والعليا يصطبح بتقبيل يد أبيه ثم يقف أمامه باحترام وخشوع حتى يصدر اليه أمرا أو يسمح له بالانصراف. ولكن العادة جرت [أيضا] بأن يقبل الأب ابنه ويلاطفه. ولا يقل احترام الطفل لأمه عنه لأبيه وكذلك احترام أفراد العائلة الآخرين بمقتضى سنهم وقرابتهم ومركزهم. ومن هنا تنشأ في الطفل السهولة [السلاسة] واللباقة في تصرفاته خارج الحريم، كما تنشأ فيه الطاعة والولاء اللذان كثيرا ما يعدان من غير حق نتيجة الحكم الاستبدادي في الشرق (يشير بوركهارت إلى أن نظام الحكومة الشرقية ليس الا توسعا لنظام المنزل الأبوي). ويندر أن يجلس الأبناء أو يأكلوا أو يدخنوا في حضرة الأب إلا اذا سمح لهم بذلك. وكثيرا ما يقومون ايضا على خدمته وخدمة ضيوفه عند تناول الطعام وفي المناسبات الاخرى، ويظل الابناء كذلك حتى بعد ان يصبحوا رجالا ... وتتمتع الأم بأكبر قسط من عطف أطفالها، ولكنها لا تتمتع مثل الاب بأكبر قسط من الاحترام" (ادوارد وليم لين: ٥١-٥٢).

ان هذه الصورة الوصفية تماما التي تقدمها المصادر الاوروبية عن العائلة العربية في مصر، هي ذاتها التي تقدمها عن العائلة في الاقطار العربية الأخرى، وهي ذاتها أيضا التي يعاد انتاجها في أغلب الدراسات العربية الحديثة عن العائلة العربية، سواء باعتبارها ماضي هذه العائلة الآخذة الآن في التغير، أو باعتبارها الواقع الراهن المستمر لها حتى إشعار آخر. فتشير دراسة حديثة نسبيا إلى أن الأب التقليدي يحتل قمة هرم السلطة في العائلة فيتوجه إلى أفرادها بالأوامر والنصائح والارشادات والتهديدات، بينما يتوجهون إليه هم بالاستجابة والتأكيد على الطاعة والاحترام وبالتقارير والطلبات والتوسلات والاسترحامات. ومما يلفت النظر أن صورة الأب هذه قد تعممت في المجتمع، حتى ان الناس ينظرون بالمنظور نفسه إلى الاستاذ وصاحب العمل والقادة والحاكم وغيرهم، ويتصرف هؤلاء في مواقعهم كأنهم آباء. وينظر المؤمنون إلى الإله النظرة ذاتها تقريبا وينسبون إليه أسماء وصفات مشابهة لأوصاف الأب. ومع أن العائلة لم تعد "وحدة إنتاج ذات اكتفاء ذاتي" يعمل جميع أفرادها تحت إمرة الأب كرب للعائلة وكرب للعمل ... ومع ان هناك تصادما بين الجيل الصاعد وآبائهم ومزيدا من المطالبة بالاعتراف بحقوق المساواة والمشاركة ... إلا أن النظام الابوي لايزال راسخا في البادية والقرية والمدينة، وما نشهده من نزوع نحو المشاركة يكاد ينحصر في أوساط البرجوازية الصغيرة والجماعات الهامشية (حليم بركات: ١٨١-١٨٢).

والحقيقة ان هذا التأكيد على رسوخ النظام الأبوي في البادية كما في الريف والحضر لا يراعي الكثير من التغيرات الاجتماعية التي أصابت بنية المجتمع العربي في الصميم، وهذا التأكيد المتكرر هو أحد أسباب استمرار الهيمنة الثقافية للنظام الابوي برغم الاختفاء النسبي لشروطها الموضوعية التقليدية التي تطلبت هي الأخرى أشكال متجددة من هذا النظام وواقعا مختلفا يتلاءم معها. إن العائلة العربية لم تعد كما كانت في الماضي وحدة إنتاجية يلعب فيها الأب دور المالك لوسائل الانتاج الأكثر خبرة في مجال العمل ومن ثم يكون هو الأكثر سلطة، ولم يعد الاخ الأكبر هو الوصي من دون حدود على الملكية العائلية الجماعية والاكثر مهارة في الحرفة العائلية. لقد ترافق انفصال العمل عن العائلة مع انفصال التعليم والإعداد المهني عنها ولم يعد الأب رئيسا للعمل ولا مالكا لوسائل الإنتاج كما لم يعد معلما للحرفة في الوقت ذاته.

إن العوامل التي ذكرت في السابق، وأرجع إليها تعديل الصورة التقليدية للعلاقة بين الرجل والمرأة في العائلة العربية - دخلت أيضا في معادلة الآباء/الأبناء، وأصبح الابن المتعلم في مواجهة الأب الأمي، والأخ الاصغر الأكثر دخلا وتعليما في مواجهة الأخ الاكبر الأقل دخلا وتعليما، والفتاة الجامعية في مواجهة الأخ الأمي ... الخ، وأدت تفاعلاتها إلى إحداث تعديلات مهمة في توزيع السلطة داخل العائلة العربية.

وتشير دراسة ميدانية حديثة أجريت على عينة من الشباب اللبناني بلغت في مجموعها ٣٢٧ شابا وشابة الى ان العائلات النووية تمارس أقل سلطة منع، وتقوي هذه السلطة قليلا في العائلات المتحولة وتشتد في العائلات الممتدة التقليدية (وقد شملت العينة مفردات من الأنماط الثلاثة للعائلات). كما تشير الدراسة إلى أن امتثال الشباب لهذه السلطة الأبوية يتناسب عكسيا مع مستواها المفروض) أخذت المتغيرات المتعلقة بالديانة والوضع الاجتماعي بعين الاعتبار عند اختيار العينة)، وأن أكثر الفئات الاجتماعية الاقتصادية ممارسة لهذه السلطة هي فئة العائلات الوسطى وليس العائلات الغنية وأقلها ممارسة لها هي فئة العائلات الفقيرة، ومن ثم فالسلطة الأبوية ليست ظاهرة خاصة بالعائلات الثرية بل يتعزز وجودها في العائلات المنتمية إلى الفئات الوسطى. وبينت الدراسة أيضا أن السلطة الأبوية تشتد في الريف وتضعف نسبيا في الحضر، ومن خلالها تمارس وظيفة المنع على الاناث أكثر مما تمارس على الذكور في مجالات الحياة اليومية ووقائعها (ضمت العينة ١٣٤ ذكرا و١٠٣ إناث)، وفي المقابل تميل الشابات لتمثل القيم العائلية أكثر من الشباب، وأظهرت الدراسة أن السلطة الأبوية تمارس وظيفة المنع على الشباب غير المشاركين في الحرب أكثر مما تمارسها على الشباب المشاركين فيها (توزعت العينة بين ١٤٦ مفردة ممن شاركوا في الحرب و ٩١ لم يشاركوا فيها)، وهذا يعني أن السلطة الأبوية قلما تجرؤ على اقتراح وتطبيق عدم المشاركة في الحرب على الشباب. ولقد تعلقت مجالات المنع بالقضايا التالية حسب اهميتها: الزواج المدني، السكن المنفصل، الممارسة الجنسية قبل الزواج، الانتماء الى تنظيم سياسي، تشديد الاهل على الازياء المحتشمة، اهتمامات الاهل بضبط الاستقلالية الاقتصادية. وفي مقابل هذا المنع فإن الامتثال له حاصل بنسب تفوق الخمسين بالمئة، لكنه يشير برغم ذلك الى بدايات انفلات هامشية وانحراف عن اهداف السلطة الابوية (زهير حطب، عباس مكي: ٢١٣-٢٢٧).

وتشير دراسة ميدانية حديثة أجريت على ٢٠ عائلة ممتدة في القاهرة الى اتسام توزيع القوة داخل العائلة الممتدة الحديثة في حضر مصر بالمرونة، فلم تعد القوة صارمة ولا باتت تتركز في يد شخص واحد، واصبحت شؤون الزوجين من الجيل الثاني من اختصاصهما نسبيا، وهي تختلف بذلك عن العائلة الممتدة التقليدية التي كانت القوة تتركز فيها شكليا في أيدي

الذكور، وإن كانت في الواقع المعاش في أيدي الاناث وخاصة الأم من الجيل الأول التي تستمدها في الغالب من إنجاب الابن الذكر. كما بينت الدراسة أن توزيع القوة يرتبط بالطبقة، فظهرت القوة القهرية على اشدها في الطبقة الدنيا التي تعاني من ضغوط الازمات الاقتصادية وفي الاقامة الابوية اكثر من الامومية. وقد دلت الدراسة على مدى ارتباط تقسيم العمل بالجيل والنوع، حيث يقع العمل على كاهل الجيل الثاني خاصة الزوجة، وكلما زاد حجم العائلة وضمت إخوة من الجيل الثاني انقسم العمل بينهم وبين الزوجة. وارتبط تقسيم العمل بالطبقة ايضا حيث ادى توافر الادوات التكنولوجية في الطبقة العليا والوسطى الى تيسير عمل المرأة داخل المنزل على النقيض من الطبقة الدنيا، وارتبط ايضا بالاقامة حيث تتحمل الام مشقة العمل بدلا من بنتها في الاقامة الامومية بينما يقع عبء العمل على زوجة الابن في حالة الاقامة الابوية (آمال عبد الحميد: ١٣).

وأظهرت دراسة ميدانية حديثة ايضا أجريت على احدى قرى محافظة المنوفية في مصر تقلص سلطة الاب المطلقة، بعد أن اصبحت معظم القرارات تتم مشاركة بين الاب وابنائه، فالابناء وخاصة العاملين منهم بالزراعة يناقشون والدهم في نوعية المحاصيل التي اعتاد ان يقوم بزراعتها محاولين ادخال نوعيات اخرى تستلزم جهدا اقل وتحقق ربحا اكثر كالفواكه والخضروات، وغالبا ما يذعن الاب لآراء ابنائه وخاصة اذا كان قد طعن في السن وترك العمل الزراعي لابنائه (عالية عبد العزيز: ٦٤).

وتفيد دراسة انثروبولوجية أجريت في مدينة صغيرة بالمغرب بوجود اختلافات بين الآباء والابناء تتعلق بالتعليم، والتوقعات المختلفة للأبناء، والعلاقات مع الجنس الآخر، وبأن العلاقات بين افراد العائلة تتمحور حول التدرج الهرمي في السلطة وحول التناقض العاطفي، حيث يشكل احترام السن أهم قيم العائلة، فعلى الرغم من الحب والمودة والمداعبة بين الافراد في العائلة الا ان كل صغير يجب ان يحترم الاكبر سنا، وهذا يصدق ايضا على الاطفال الذين يذهبون الى المدرسة الحديثة والذين يحترمون آباءهم الأميين!! (Davis and Davis).

وتنبه العديد من الدراسات الى أثر غياب الاب عن العائلة، بسبب الهجرة أو الاضطرار الى الجمع بين عملين بسبب الازمة الاقتصادية، الذي يرتب التغيب عن البيت فترة طويلة - في تعاظم أهمية علاقة الأم بالأبناء مقارنة بعلاقة الاب بالأبناء، إلى الحد الذي ينشئ ظاهرة تأنيث العائلة، وهي ظاهرة تظل حدودها وانعكاساتها على العلاقة بين الاجيال غامضة الى حد كبير، فليس معروفا على وجه الدقة ما إذا كانت مشاركة الزوجة في القرارات الخاصة بالابناء او حتى انفرادها بها تؤدي الى تغير حقيقي في علاقة الكبار بالصغار، أم أن الام تتحول الى أب (مؤنث) ومن ثم يستمر النظام الابوي حاكما للعلاقة بين الكبار والصغار حتى في غياب الاب أو الاخ الاكبر في العائلة النووية الحديثة التكوين؟ وهل تتغلب القيم الثقافية المرتبطة بدور الام التقليدي على شكل العلاقة بينها وبين الأبناء في غياب الاب ام ان حرص الزوجة (الام) على اثبات جدارتها ونجاحها في الحفاظ على العائلة وعلى مستقبل اولادها يجعلها تعيد انتاج النظام الابوي داخل العائلة الأنثوية؟

وهكذا، يمكن القول إن العلاقات داخل العائلة العربية شهدت الكثير من التغير سواء فيما يخص علاقة المرأة بالرجل أو علاقة الشباب (الصغار) بالكبار. ولقد جاء هذا التغير لصالح مشاركة المرأة والشباب في شؤون عائلاتهم، ولصالح تحقيق استقلالية نسبية أكثر خاصة بالنسبة للجيل الثاني داخل العائلة الممتدة أو بالنسبة للعائلة النووية الحديثة التكوين. وهذا التغير ارتبط

بالتحول من العائلة الممتدة الى العائلة النووية وبالتحولات في البنية الإنتاجية وبنية قوة العمل وبالتعليم والتحضر والهجرة من الريف إلى الحضر أو الهجرة إلى خارج الوطن.

حادي عشر- تغير القيم داخل العائلة

كان من الطبيعي أن تتعرض منظومة القيم الخاصة بالعائلة العربية لمجموعة من التغيرات والتعديلات المهمة لصالح التكيف مع التغيرات الاجتماعية التي تم تحليلها خلال الاجزاء الفائتة من الدراسة.

ولدواعي التركيز والبناء العلمي، نذكر بأن عناصر التغير الاجتماعي تلك رتبت حراكات مهنية (أفقية ورأسية) ومكانية ونوعية في المجتمع العربي، على النحو المفصل في السابق، كما رتبت في تفاعلاتها المركبة التي جرى شرحها تغيرا نسبيا في أدوار النساء والرجال في العائلة العربية، وفي المكانة الاجتماعية للمرأة العربية، وفي بنية العائلة العربية نفسها، وأخيرا، في طبيعة ووظائف السلطة التي يمارسها الرجال على النساء والكبار على الشباب (الصغار)، أو بمعنى آخر، في طبيعة العلاقات التي تجمع بين هذه الأطراف وبعضها البعض.

لقد وقع - في المحصلة النهائية - تحرير متزايد في بعض جوانب حياة النساء والشباب بالتوازي مع التغيرات البنيوية والعلائقية للعائلة العربية، وكانت النتيجة المباشرة لذلك هي حدوث انتقالات محورية ملموسة تماما في محيط القيم - وهذا ما نعرض إليه فيما يلي.

ألف- <u>من الجماعية إلى الفردية</u>

في الماضي كان أفراد العائلة الممتدة يرون فيها علاقة إلزامية وأبدية الى حد كبير، فهي المسؤولة عن اعالتهم، وعن توفير العمل والمسكن لهم وعن تزويجهم ورعاية أطفالهم، أو هي، باختصار، المسؤولة عن حياة أفرادها منذ الميلاد وحتى الممات. لذلك كانت مصلحة الفرد تتطابق الى حد كبير مع مصلحة العائلة، وكانت رغبات الفرد تتماثل في العموم مع رغبات العائلة. وفي الحالات التي كان يظهر فيها تناقض بين الفرد وعائلته كان التناقض يحسم لصالح العائلة. وكان ذلك - على ما يبدو - هو الخيار الوحيد المتاح، فالمجتمع كان يتعامل مع العائلة باعتبارها وحدة التفاعل الاجتماعي الذي يتم بين ممثلي عائلات لا بين افراد. ومن ثم لم يكن للفرد وجود في الواقع، إنما كان مجرد جزء من عائلة، ولم يكن ليمثل وحدة اجتماعية قائمة بذاتها. فالجماعية كانت إذن سمة قيمية مميزة للعائلة الممتدة.

وباستمرار التحول من النمط العائلي للعمل الى نمط العمل المأجور اختفى نمط توريث المهنة، ونشأت امكانية تحقيق دخل مستقل وظهر عقد العمل الفردي المقنن من قبل الدولة. ولقد ترافق ذلك مع التحول الأساسي من نمط العائلة الممتدة الى نمط العائلة النووية الذي اختصر الفترة العمرية التي يقضيها الفرد مع عائلته الاساسية. ولم يتوقف استقلال الفرد عن عائلته عند كونه إمكانية متاحة بل صار ضرورة في بعض الأحيان، كما في حالة هجرة الابن الريفي للعمل الدائم في المدينة أو حتى هجرته المؤقتة - للدول النفطية مثلا - وتجربته في مواجهة الحياة بمفرده وبشكل مستقل عن توجيهات العائلة.

ولقد أدنت كل هذه التغيرات ببداية تحول من العائلة الى الفرد كوحدة للتفاعل الاجتماعي، ومن ثم التحول من قيم الجماعية الى القيم الفردية. ودعم هذا التحول وأسهم فيه القوانين المدنية لدول ما بعد الاستقلال (وكذلك القوانين المدنية التي وضعت في اطار السيطرة الاستعمارية في فترة التكوين المؤسسي الحديث للمجتمع) التي تعاملت مع الفرد باعتباره وحدة اجتماعية قائمة بذاتها. وعلى هذا لعبت الدولة دورا مهما في إفراد العلاقات الاجتماعية بما يتناسب مع خططها لتحديث المجتمع، فأوجدت واقعا موضوعيا يسمح بنمو الفردية كقيمة اجتماعية وكخيار متاح لأفراد العائلة.

وبرغم الحداثة النسبية لهذا التحول إلا ان الفردية اصبحت خيارا متاحا بالفعل، وقيمة موجهة الى حد ما لأنماط التفضيلات الاجتماعية، حتى فيما يخص علاقة المرأة بالرجل، وهي علاقة لا تزال خاضعة للتشريع الديني أكثر من غيرها من المجالات القانونية الأخرى، وإن كان القانون الحديث قد أباح للمرأة حرية تزويج نفسها بغض النظر عن موافقة ولي أمرها، استنادا إلى قاعدة فقهية تنص على ضرورة موافقة الفتاة على من يتقدم لزواجها كشرط لإتمام الزواج.

على صعيد الدراسات البحثية، يمكن رد قلة الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة، والتناقضات الواضحة فيما بين هذا القليل من الدراسات، إلى الحداثة النسبية لها كقيمة اجتماعية وإلى عدم اكتمال نتائجها وتفاوتها من مجال اجتماعي إلى آخر ومن قطر عربي إلى آخر.

إن بعض هذه الدراسات تشير الى تميز الثقافة العربية بالفردية (Geertz and Rosen, Geertz) كما هو حادث في المغرب، أو لبنان حيث تعد ظاهرة المبادر/المبتكر (Entrepreneur) مثالا للروح الفردية. وفي حين ترى بعض الدراسات ان العلاقات الاجتماعية في لبنان تتم بين أفراد لا بين جماعات (Hakim)، تخلص دراسات أخرى الى أهمية الجماعة والى اهمية العلاقات الجماعية في مقابل العلاقات الفردية هناك.

وتشير دراسة رو (Rugh) عن القاهرة الى الأهمية التي يضفيها المصريون على الجماعة (قرابية او غير قرابية) واتكالهم على الدعم والمساندة من قبل الجماعة، إلى حد أن الافراد ينظرون إلى انفسهم، في اكثر الاوقات، كأعضاء في جماعة لا كوحدات مستقلة بنفسها. واكثر من ذلك أن العائلة هي النموذج الذي تبنى على غراره علاقات العمل وعلاقات الجيرة والصداقة والعلاقات الحرفية وعلاقات تطوعية أخرى وعلاقات السلطة (الحكم) أيضا.

والرأي الغالب في الدراسات النادرة التي تصدت لظاهرة الفردية يذهب الى أن النزعة الجماعية تميز الحضارة العربية، ومع ذلك فإن الباحثين لا يتفقون على الاهمية الوظيفية للجماعية في المجتمع. فيرى سمير خلف أن استخدام الاتجاه الجماعي في السياسة والاقتصاد والاعتماد على المجموعات القرابية يعد وسيلة تحديث مهمة (Khalaf, 1968, 1977)، بينما يرى آخرون مثل حليم بركات (Barakat: 28) ان هذا الاتجاه يشكل عقبات في وجه التنمية الاقتصادية والسياسية في البلاد. ويرى هشام شرابي ان تنشئة الاطفال تحت رعاية الأب المتسلط والام المدللة يهيئ النشىء لقبول السلطة بدون تساؤل أو قناعة (Sharabi). والمفهوم مما سبق أن الدراسات تتوزع بين فئتين واحدة ترى أن المجتمعات العربية مفتتة حول افراد لا يستطيعون التعاون والعمل الجماعي بسبب فرديتهم (Johnson 1977: Geertz, Geertz and Rosen 1979)، والفئة الثانية ترى أن المجتمع العربي مفتت الى جماعات قبلية أو إثنية او دينية لا تستطيع ان تقوم بالعمل الجماعي على مستوى المجتمع ككل (Sharabi 1977, Barakat 1985).

لكن سعاد جوزيف تقدم نموذجا آخر يربط بين عوامل نفسية تولد ذاتا متواصلة مع الآخرين وتوزيعا للسلطة على أساس الجنس والعمر (كما في حالة النموذج الأبوي)، ويعكس نمطا مختلفا ضمن النموذج الأبوي للسلطة، وهو نمط يميز عائلات العمال المقيمين في برج حمود في بيروت الذين لا ينبع سلوكهم من الفردية أو من الروح الجماعية - مثلما ترى - وانما يأخذ كل فرد فيه قرارات يتحرك ضمنها بينما يحد من حركته واستقلاله هيمنة الرجال والكبار على السلطة وليس تواصلهم مع الآخرين في العائلة (Joseph: 10).

ان توزيع السلطة على هذا النمط الهرمي هو الذي يشكل حدودا وليس التواصل في الذات والمصالح، ففي هذه العائلات تكون العائلة أهم من الفرد، وعائلة المنشأ أهم من عائلة الزواج، وتتم تربية الاطفال بحيث يشعرون بالمسؤولية طوال حياتهم تجاه أهلهم واخوتهم. وكما هو الحال في المجتمعات العربية الاخرى يرعى كبار الإخوة والاخوات أمور صغارهم، ويجري تشجيع الرجال على ضبط النساء وتحمل مسؤولية الأقرباء من النساء، وعلى النساء أن يقمن برعاية طلبات أقربائهن من الرجال وان يعاملوهن كحموات. اما العلاقات الخارجة عن القرابة فمن الممكن أن تمتص في العائلة. ومن الممكن أيضا أن تستخدم رموز العائلة واخلاقياتها وقيمها لتشريع السلطة الابوية خارج العائلة. وتزداد اهمية العلاقات الابوية في ثقافات معينة تفضل الزواج من الداخل (endogamy) والسكن مع أب الزوج بعد الزواج التي تعد أنماطا مناسبة للعلاقات الابوية، والتي تزيد القيم المرتبطة بها السلطة الأبوية قوة. وفي الواقع الفعلي فإن التفاعل بين السلطة الأبوية وهذه الأنماط والقيم المرتبطة بها هو تفاعل خطي، فتحقق هذه الأنماط عمليا يعمل على زيادة قوة السلطة الأبوية والقيم المتعلقة بها.

ان ادراك هذه العلاقات يشير الى انكشاف ايديولوجيا الجماعية الملائمة للنموذج الابوي ومن ثم بدء تحولها الى فردية محددة بعلاقات السلطة داخل هذا النموذج، أى فردية محددة بسيطرة الرجل على المرأة والكبير على الصغير.

ومع ذلك فإن حدود هذه السيطرة ومجالاتها تتفاوت من قطر لآخر ومن طبقة لأخرى بل ومن فئة لأخرى داخل الطبقة الواحدة باعتبار التعليم والهجرة متغيرين مؤثرين. ونظرا لحداثة ظاهرة الفردية وعدم اكتمال نتائجها، فمن الطبيعي ان يكون التعبير عنها الى الآن متناقضا ومتفاوتا من مجال لآخر ومتكيفا الى حد كبير مع هيمنة الخطاب الجماعي الموروث والمألوف اكثر بالمقارنة بالخطاب الفردي. وعلى الرغم من ذلك فالتغيرات الاجتماعية المرصودة سابقا تقدم اساسا موضوعيا ملائما لنمو متزايد للفردية كقيمة وكمعيار للتفاعل الاجتماعي بين أفراد العائلة.

باء- <u>الشرف والاحتشام</u>

اكتسب جسد المرأة وضعية خاصة في النظام القيمي التقليدي، بسبب التقسيم النوعي للعمل وحصر دور المرأة في العمل المنزلي وإنجاب الأطفال، مع كون العائلة هي وحدة التفاعل الاجتماعي في المجتمع العربي. فإذا كان جسد المرأة وسيلة لإنجاب أعضاء جدد لتجديد واستمرارية العائلة، واذا كانت العائلة وحدة للتفاعل الاجتماعي في مجتمع يعتمد خط النسب الأبوي لوضع الحدود بين عائلة وأخرى - فإن حماية جسد المرأة والتعامل معه باعتباره ملكا لزوجها هو الوسيلة الوحيدة لضمان عدم اختراق الحدود بين العائلات، والحفاظ على العائلة كوحدة للتكوين الاجتماعي أي لتوزيع الثروة والسلطة والمكانة الاجتماعية، ومن ثم فإن حماية

هذا الجسد تعد مسؤولية العائلة ككل. ويتم التعبير عن هذه الحماية قيميا بقيمتي الشرف والاحتشام. أما الشرف فيعني - بشكل أساسي، حماية جسد المرأة، وعلى وجه الدقة، حماية جهازها التناسلي (الإنجابي) بحيث لا يسمح بالاتصال الجنسي إلا في اطار الزواج بما يضمن نقاء السلالة ووضوح الحدود بين العائلات المنتسبة ابويا، ومن هنا تأتي أهمية "غشاء البكارة" كتعبير عن شرف المرأة الذي هو شرف العائلة، وأهمية تحريم وتجريم "الزنا" أيضا. وأما الاحتشام كقيمة، فهو يعني فيما يعني مجموعة من الإجراءات الوقائية الهادفة الى الحفاظ على "الشرف". ومن ذلك فصل الرجال عن النساء فيزيقيا ومكانيا، وفرض مواصفات خاصة لزي وسلوك المرأة في اللحظات التي يستحيل فيها هذا الفصل. فزي المرأة يجب أن يلغي أي حضور لجسدها، ولهذا الغرض يجب أن يغطي أكبر جزء ممكن منه وألا يسمح بظهور ملامحه حتى من تحت الغطاء باعتبار هذا الجسد فتنة تهدد شرف العائلة، وعلى المرأة أيضا أن تتصرف بحياء فتغض بصرها ولا ترفع صوتها وربما يفضل ألا يسمع صوتها أصلا في حضور الرجال كإجراء يستكمل منطقيا إخفاء جسدها وأنوثتها.

وتشير دراسة أبو لغد وهي دراسة حديثة لمجتمع تقليدي الى ان مفهوم الاحتشام او الحشم عند قبائل أولاد علي في الصحراء الغربية لمصر يمثل لب الأفكار المتعلقة بالفرد والمجتمع عند البدو، ويدور معناه حول الشعور بالخجل والحياء الذي يشعر به الفرد في مجلس الاقوياء، كما يعني ايضا سلوك الطاعة النابع من هذا الشعور (Abu Lughod: 107). وترتبط تجربة الخجل والحياء بسلوك الغطاء واللبس "الحشمة" والحركات الرامزة للتحشم مثل غض البصر والامتناع عن الضحك الزائد والكلام الكثير. ويرى البدو ان فصل النساء عن الرجال وسلوك التحشم بينهما وكذلك بين الكبار والصغار هو الرد الطبيعي الصادر من الضعيف في حضور الاقوياء، حيث يتوقع ان يكون المرء مرتاحا اكثر مع من هم في مثل سنه (Abu Lughod: 116) وربما في مثل جنسه. وهكذا يقلل المجتمع البدوي مدى الاحتكاك بين الاطراف غير المتساوية اجتماعيا، بما يخفض قدر التوتر الذي قد ينشأ عن هذا الاحتكاك. ومن ثم يعبر الاحتشام عن عدم المساواة ويؤكد هرمية العلاقات الاجتماعية بين الرجل والمرأة والكبير والصغير.

واذا كانت هذه هي الصورة في مجتمع تقليدي لم تصله بعد تأثيرات التغيرات الاجتماعية، فإن الصورة تختلف الى حد ما في المجتمعات التي توسعت وتطورت فيها نظم التعليم، وخرجت فيها المرأة إلى العمل غير العائلي. ففي هذه المجتمعات نشأت إمكانية كبيرة للاختلاط بين الذكور والاناث، سواء في المؤسسة التعليمية أو في العمل أو في وسائل المواصلات أو حتى بعيدا عن هذه المجالات خاصة بالنسبة للبنات في كل المراحل العليا من التعليم وفي المدن الكبرى نسبيا. واذا كانت قيمة الشرف مازالت تمثل قيمة مركزية في التنشئة الاجتماعية للمرأة فإن الاحتشام بمعنى اجراءات حماية الشرف قد طاله بعض التعديلات.

تعتقد فاطمة المرنيسي ان العزلة بين الشباب من الجنسين قد بدأت تنهار في ريف وحضر المغرب (Mernissi: 58). وتشير ديفيز في دراسة عن مدينة مغربية صغيرة تتصف باعتمادها على الزراعة اضافة الى التجارة والنقل وبعض المهن الاخرى (Davis: 218)، الى ان البنات والاولاد اصبحوا يختلطون ببعضهم البعض اكثر من ذي قبل يقيمون علاقات صداقة قد تؤدي الى علاقات اكثر شخصية فيما بينهم - وبدون علم اهلهم - وان هذه العلاقات قد تنتهي بالخطوبة والزواج، وإلى أن البنات أصبحن يميزن بين فئتين من العلاقات مع الاولاد هما الصاحب والصديق، وأن معظم الحالات المدروسة ادعت ان غالبية البنات في سنهن لديهن صاحب، بمعنى علاقة عاطفية مع شاب. لكن هذه العلاقات - كما ترى ديفيز - يشوبها كثير من التناقض، فبرغم ان البنات

والاولاد قد ابدوا رغبتهم في إقامة علاقات عاطفية مع الجنس الآخر الا ان البنات ابدين تخوفهن من عدم انتهاء العلاقة بالزواج، وابدى الأولاد حرصهم على تجنب الزواج من البنات الذين لهم علاقات عاطفية معهن بسبب عدم ثقتهم بعدم تطورها الى حدود جنسية. واذا كان هذا التناقض يشير الى استمرارية القيم المتعلقة بالشرف الا انه يشير في الوقت نفسه الى بداية قبول المجتمع لدرجة اكبر من الاتصال بين الرجل والمرأة، وإن كان هناك اختلاف بين الاجيال والطبقات من حيث الحد المقبول لهذا الاتصال. وبوجه عام، فإن هذه التغيرات تتضح اكثر فأكثر في المدن الكبرى ولدى الفئات الاكثر تعليما، والاقدم عهدا في السماح بخروج المرأة للعمل، والاكثر تعرضا لقيم الثقافة الاوروبية ولو من خلال اجهزة الاعلام الرسمية.

جيم- <u>الطاعـــة</u>

استندت حدود ومعاني قيمة الطاعة في المجتمع العربي إلى التصورات والعلاقات نفسها التي جعلت من الجماعية والشرف سمات قيمية مميزة للعائلة العربية. ولذلك، كانت طاعة المرأة للرجل والصغير للكبير اي المعولين للعائلين، خيارا عاقلا وضروريا في آن واحد يبرره الاحتياج الى الاعالة والى التوجيه والنصح أيضا، في مجتمع يحتكر فيه الرجال والكبار الخبرة والدراية بشؤون "العالم" ويسيطرون على فرص ونوعية الحياة فيه. وفي ظل سياقات اجتماعية مغايرة تسمح بتعدد جهات التنشئة الاجتماعية (العائلة، المدرسة، وسائل الاعلام ... الخ) وبتعدد مصادر الخبرة والدراية ومصادر الحصول على فرصة حياة عن طريق آخر غير طريق العائلة - كان من المنطقي ان تختلف اشكال العلاقة بين الرجل والمرأة وبين الكبار والصغار والقيم التي تنظمها. ويترجم هذا تحديدا وبالدقة مجمل التغيرات الاجتماعية التي شهدتها المنطقة العربية في العقود الاربعة الاخيرة والتي ادت الى أشكال اقل وطأة من طاعة المرأة للرجل ومن طاعة الصغار للكبار. فتشير دراسة انثروبولوجية لمجتمع النخبة في مدينة جدة الى ان مفهوم الطاعة عند المرأة قد بدأ في التغير تجاوبا مع ظروف التغير التي تعم المجتمع ككل، وان هذا التغير أو التعديل حدث في المقام الاول على مستوى السلوك والواقع، فهناك بوادر لاختلاف الزوجات عن ارادة الازواج، والتصرف في علاقاتهن بشكل من الحرية النسبية لم تكن تحلم به أمهاتهن، فالزوجة الآن تخرج من البيت للزيارات وللتسوق بدون ان ترجع في ذلك الى زوجها كما كانت تفعل امها. ومع ذلك فان إستقلاليتها في الحركة خارج المنزل تظل في التحليل الاخير مقيدة من جانب زوجها وابيها (Altorki: 1986).

وتشير دراسة اخرى عن تفاوت القيم والمفاهيم بين الاجيال في المجتمع العربي السعودي الى ان القوى المسيطرة على اجهزة الاعلام تقوم بدور ايجابي في تدعيم المفاهيم والقيم وانماط السلوك التقليدية التي يقوم عليها المجتمع، وفي الوقت نفسه تقوم - في بعض الحالات - بترويج قيم جديدة او اعادة ترتيب اولويات القيم وانماط السلوك، حسب ما تراه يتماشى مع الحفاظ على استقرار المجتمع وتطوره التقليدي. وكمثال، نجد أن برامج التلفزيون تؤكد عموما أهمية طاعة الوالدين، ولكن في حالة وقوف الوالدين او أحدهما ضد استمرار الأبناء في التعليم يسعى الإعلام المرئي الى تأكيد اهمية الاستمرار في التعليم ناصحا الجيل القديم بتشجيع الجيل الجديد على الاستمرار في التعليم. وفي هذه القضية لا يسمح للابناء بأن يتخذوا موقفا من الاهل بشكل قد يكون فيه نوع من التمرد. فالأصل هو طاعة الابناء للآباء. وعندما تكون القضية المطروحة هي المقارنة بين تعليم الذكر والانثى من الابناء فإن الإعلام المرئي يعتبر تعليم الذكر ضرورة لا يمكن التخلي عنها، بينما يعتبر الأساس بالنسبة الى الانثى هو اعدادها للزواج. وعندما تكون القضية هي الصراع بين الآباء والابناء نتيجة قسوة المعاملة او عدم الالتزام بتغطية احتياجاتهم، فإن

النصيحة توجه الى الاب بالرجوع عن موقفه، وإلى الأبناء بالصبر وعدم جواز اتخاذ موقف يتعارض مع موقف الآباء. اما بالنسبة الى زواج الابناء فإننا نلاحظ ان النصيحة الدائمة هي القبول باختيار القوى التقليدية (جيل الآباء) التي تسعى في الاعتبار الأول الى ان يظل الزواج تحت سيطرتها ثم تأتي الرغبة او الميل الشخصي في المقام التالي، على اساس ان الزواج يجب ألا يقوم على الكره والاكراه. وفي هذا المجال فإن حرية الاختيار المتاحة للابن أكبر منها للبنت. ويرجع ترجيح التقاليد التي تؤكد سلطة الآباء في تنظيم زواج الابناء الى كون الزواج فرصة لخلق شبكة من العلاقات الناتجة من المصاهرة تساعد على استمرار القيم الاجتماعية السائدة، خصوصا ضمن الشريحة الاجتماعية التي تنتمي اليها العائلة، كما أن هذه العلاقات ترتب منافع اقتصادية لمصلحة احد الطرفين او كليهما. الا ان الجيل الجديد وبخاصة الذكور يبتعد تدريجيا عن الالتزام باختيارات جيل الآباء في الزواج، ويسعى الى تأكيد حقه في الاختيار مراعيا في ذلك العامل الشخصي او المصلحة او الموازنة بينهما (ثريا التركي: ٨٨-٩٨).

وتؤكد الحالات والملاحظات التي تجمعت من الدراسة الميدانية على مجتمع الصفوة في جدة حدوث تغيرات في القيم وانماط السلوك بين الاجيال الثلاثة، مثل التحول التدريجي الى العائلة النووية الذي يتضح في تحقيق مزيد من الانفصال في المسكن عن العائلة الممتدة، واعطاء الاولوية للزوج (يعنى من جانب الزوجة) على الوالدين، وقضاء الزوج والزوجة معا فترات زمنية اطول مما كان جاريا في التقاليد القديمة، والاهتمام بتعليم الأبناء لاستيعاب فرص العمل التي تفرضها التغيرات الاقتصادية في المجتمع، وتقلص العلاقات والواجبات الاجتماعية خصوصا بين الاجيال المختلفة، وزيادة الاهتمام بتحديد النسل واستخدام الوسائل الحديثة في هذا الشأن.

وتلاحظ الدراسة زيادة الاهتمام بضرورة تحقيق قدر أكبر من العلاقة الشخصية بين اطراف الزواج في الجيل الجديد، وتقبل الاهل من الجيل الثاني تدريجيا لهذا الاتجاه، متمثلا في السماح بلقاء العروسين قبل الزفاف تحت رقابة الوالدين، بل وفي تغاضي الآباء عن فرض السيطرة الكاملة على الأبناء من الذكور في اختيار الزوجة، ومزيد من السماح للفتيات بتبادل الزيارات الاجتماعية مع بعضهن البعض. وتشير الدراسة أيضا الى القبول الاجتماعي لممارسة المرأة حقها في التصرف في ثروتها، وهو ما يؤكده الدين الذي يحقق للمرأة المسلمة ذمة مالية منفصلة عن زوجها كما يعطيها الحق في الإرث، وهو امر كان يخضع للتقاليد التي كانت تتركه للرجال وتعتبر سؤال المرأة او تدخلها في مثل هذه النواحي - خصوصا حصتها في الإرث - عيبا (Altorki).

ولعل الزيادة في عدد الدور التي ترعى الآن كبار السن بعد أن كان مكانهم ضمن العائلة الممتدة من المؤشرات المهمة جدا إلى تغير اشكال العلاقة بين الكبار والصغار. ويشار احيانا الى ان الأبناء هم الذين يعولون كبار السن في المجتمع العربي المعاصر بعد أن كان الآباء هم مصدر الإعالة لأبنائهم ولأحفادهم على حد سواء. ومن ثم تتغير علاقة الطاعة التقليدية الى اشكال أخرى من رعاية الابناء للآباء.

وهكذا شهدت منظومة القيم الأساسية المرتبطة بالعائلة تغيرات مهمة أحدثت تعديلات نسبية في ممارسة هذه القيم وإن لم تؤد إلى تغيرها تغيرا جذريا. فلقد أصبحت الفردية قيمة موجهة الى حد كبير للسلوك الاجتماعي من حيث لم تعد الجماعية موجها وحيدا للسلوك. واستمر الشرف قيمة مركزية في حياة المرأة، وإن كانت اجراءات حماية الشرف التي يجري التعبير عنها بالاحتشام قد أصبحت أقل وطأة. أما الطاعة فلم تعد مطلقة وكاملة في كل المجالات، وأصبحت المرأة المتزوجة تشارك الرجل في كثير من القرارات المتعلقة بحياة أطفالهما وزيارة أهلها ...

الخ، كما أصبح الشباب أكثر حرية في التعبير عن اختياراتهم المستقلة عن اختيارات الأب - خاصة في مسألة الزواج - وأصبح الآباء أكثر تقبلا لاختلاف حياة ابنائهم عن حياتهم، بل ولاختلاف تصوراتهم لما يجب على أولادهم أن يفعلوه، عما يفعله الأولاد بالفعل.

ثاني عشر- خلاصة وتعقيب

بينت الشروحات السابقة الكيفية التي أثرت بها عناصر التغير الاجتماعي على بنية العائلة العربية ومنظومة العلاقات والقيم المحورية فيها، أساسا لصالح مشاركة نسبية أكبر من جانب النساء والشباب في إدارة شؤون العائلة، ولصالح إفراد العلاقات الاجتماعية وتعديل إجراءات الاحتشام وأشكال ومجالات الطاعة نسبيا.

والمقصود والواضح من كل ذلك أن الحصيلة النهائية تمثلت في إدخال تعديلات مهمة على طريقة عمل النظام الأبوي الذي لا يزال نظاما مهيمنا إلى حد كبير، برغم هذه التغيرات. ولذلك فإن التساؤل حول عوامل استمرارية النظام الأبوي لا يقل أهمية عن البحث في أسباب تغيره. والبادي أن أبرز عوامل هذا الاستمرار هي:

(أ) النقص الكمي لمجالات ومعدلات التغير الاجتماعي التحديثي الذي ادى إلى استمرارية السياقات الاجتماعية السابقة على التحديث، بما أتاح المجال للعوامل التقليدية لكي تعيد انتاج النظام الابوي حتى في صورته الكلاسيكية. فقطاع الزراعة والرعي لا يزالان يساهمان بنسبة ذات اعتبار في الناتج المحلي الاجمالي، ولا يزالان يستخدمان نسبة كبيرة من قوة العمل، كما أن العمل العائلي لايزال مستخدما في الزراعة والحرف المدينية الى حد كبير برغم سيادة العمل المأجور. ومازال سكان الريف يمثلون نسبة تقترب من النصف في معظم البلدان العربية خاصة ذات الثقل السكاني. ومن ناحية أخرى لاتزال نسبة الأمية عالية بشكل عام، ومازال عدد سنوات الدراسة لمعظم الذين يعرفون القراءة والكتابة قليلا نسبيا، والأهم أن نسبة الإناث إلى الذكور مازالت متدنية في كل هذه النواحي؛

(ب) التضارب الكيفي للتحديث: لقد تميز تحديث الوطن العربي بعدد من التناقضات الأساسية. وتتعلق هذه التناقضات بنموذج التنمية الاقتصادية السائد في الدول العربية بالاضافة إلى مجالات التعليم، والتشريع، وصعود الحركات الإسلامية في المجال السياسي، وآثار الحروب القومية والأهلية، وأخيرا بنظرة المرأة إلى نفسها.

١- نموذج التنمية الاقتصادية: تم التحديث في الوطن العربي بتوجيه وتحت سيطرة دولة ما بعد الاستقلال، أي في ظل إدارة الجيل الذي تفتح وعيه في أربعينات وخمسينات القرن الحالي في إطار المعركة مع الاستعمار بهدف تحقيق الاستقلال القومي والحفاظ عليه. ولذلك عبر التحديث عن تناقض هذا الجيل: بين رغبته في التمايز ثقافيا وفي أنماط الحياة عن الغرب الاستعماري وضرورة استعارة أدوات التحديث "المادية" ونظم الإدارة الحديثة من الغرب الاستعماري ذاته، وبين استعارة ادوات التحديث "المادية" والآثار "الاجتماعية والثقافية" المترتبة عليها. وهكذا، ففي الوقت الذي تم فيه تعميم مجانية التعليم، وعقد العمل الفردي، والأجر المتساوي للعمل المتساوي للرجال والنساء على السواء، تم تقنين قوانين الأحوال الشخصية بالاستناد الى الشريعة الاسلامية. وبهذه الطريقة تم تحقيق المساواة النسبية بين الرجل والمرأة خارج المنزل بفعل قوانين العمل بينما أعيد إنتاج عدم المساواة داخل المنزل بفعل قوانين الاحوال الشخصية والعرف العام، خاصة،

وقد ترافقت الدعوة لخروج المرأة للعمل للمشاركة في خطط التنمية مع الخطاب الأيديولوجي الذي يؤكد الدور التقليدي للمرأة كأم وكزوجة وأهمية الأسرة للمجتمع، سواء على مستوى الدستور أو مناهج التعليم أو الاعلام الموجه من قبل الدولة.

وهكذا كان خروج المرأة للعمل في المؤسسات الحديثة في مجالي الصناعة والخدمات رديفا لاحتياجات خطط التنمية بشكل رئيسي. ولذلك لم يكن مستغربا أن تنشط الدعوات الذكورية إلى عودة المرأة إلى البيت مقابل جزء من الأجر كما حدث في مصر مثلا، مع تراجع خطط التنمية في أواسط السبعينات والثمانينات ومع ارتفاع معدلات البطالة. ولم يكن غريبا أيضا أن تتجاوب المرأة مع هذه الدعوات، لأن عملها خارج المنزل يشكل عبئا إضافيا إلى جانب عملها "الرئيسي" داخل المنزل، وليس بديلا عنه. وساهم تدني عائد العمل المأجور وصعوبة المواصلات العامة في المدن الكبرى ونقص وانحطاط دور رعاية الأطفال وارتفاع تكلفتها، في ترجيح الاستجابة الإيجابية من جانب المرأة للعودة الى البيت، كما ساهمت، كل هذه الأمور، في ضرورة طلب العون والدعم من العائلة الممتدة، سواء بالسكنى معها أو لرعاية الأطفال في وقت العمل أو المساعدة في ميزانية العائلة. ومن ثم أصبح البيت والشكل التقليدي للعائلة، في ظل تراجع خطط التنمية، وتزايد أعباء الأزمة الاقتصادية، يمثل مهربا - مجربا ومأمونا - من أعباء العمل خارج المنزل.

إن صعوبة الحياة المستقلة بالنسبة للأجيال الجديدة زادت حاجتها إلى دعم الأجيال القديمة ومشاركتها في إعالتها، كما أدت الى الترجيح النسبي لخيار المرأة الخاص بالبحث عن فرصة زواج تقليدي تضمن لها الإعالة من قبل الزوج مقابل العمل المنزلي وحده، بدلا من الجمع بين أعباء العمل المنزلي والعمل خارج المنزل للمساهمة في ميزانية عائلة لا تستفيد منها الزوجة بمقدار مساهمتها فيها، أو السعي الى تحقيق الذات الذي بات مستحيلا في ظل ظروف العمل المتدنية خارج المنزل.

إن تزايد حاجة الأجيال الجديدة الى الأجيال القديمة أي حاجة الشباب إلى الكبار يمثل ملمحا مهما واتجاها واضحا لتراجع دور الدولة واتباع سياسة التحرر الاقتصادي والتكيف مع متطلبات السوق العالمية، ذلك أن الأمر لا يتوقف عند تخلي الدولة عن دورها في التوظيف وانما يمتد الى ضعف وضيق القاعدة الانتاجية قياسا بقدرتها على استيعاب قوة العمل المتاحة، بالاضافة الى استخدام تكنولوجيا حديثة كثيفة الاستخدام لرأس المال لا للعمل، بهدف رفع الانتاجية. وتفاقم كل هذه العوامل وغيرها مشكلة البطالة، وتجعل التنافس على فرص العمل بين الرجال والنساء وبين المتعلمين وغير المتعلمين شديدا، ويستتبع ذلك تهميش متزايد لعمل المرأة خارج البيت ومن ثم اعادتها لدورها التقليدي داخل العائلة كزوجة وأم فحسب. ومن جانب آخر فإن تزايد عدد العائلات الواقعة تحت خط الفقر (نحو ٤٠ في المائة في مصر عام ١٩٨٢ مثلا) مع تزايد معدلات البطالة وحجمها الكلي، يجعل من إعالة العائلة لأبنائها مسألة بالغة الصعوبة. وربما يفسر ذلك انتشار ظاهرة أطفال الشوارع في مصر والأردن والمغرب وغيرها، بدءا من الثمانينات. ويتوقع في ظل سياسات التحرر الاقتصادي والتكيف أن ترتفع نسبة أطفال الشوارع وهجر أرباب العائلات لعائلاتهم بسبب عدم قدرتهم على إعالتها. وهكذا فإن تفكك العائلات تحت خط الفقر من ناحية وتماسك الأسر فوق خط الفقر من ناحية أخرى يمثلان أثرين مهمين لسياسات التحرر والتكيف اضافة الى تراجع المرأة لدورها التقليدي كزوجة وكأم.

٢- لم يكن التعليم، وهو أحد المجالات الرئيسية لعملية التحديث - بمنأى عن التناقضات المميزة لهذه العملية. وتظهر التناقضات المرتبطة بالتعليم على مستوى نوعيته وسياساته. ففي

الوقت الذي تم فيه إقرار مجانية التعليم وإلزاميته حتى مستوى معين (التعليم الأساسي) وانتشرت المدارس والجامعات المشتركة في كثير من الأقطار العربية، وأحيانا في المناطق الريفية أكثر من المدينية كما في مصر مثلا، وارتفعت معدلات التعليم بشكل عام - كانت معدلات التعليم بالنسبة للإناث منخفضة وعدد سنوات التحصيل بالنسبة إلى المتعلمات منهن قليلة، مما يعني تفاوتا كبيرا بين الذكور والإناث ومتصاعدا مع التقدم في مراحل التعليم في الوقت ذاته.

والسياسة التعليمية برغم حرصها على إعداد مواطن "غير تقليدي" فيما يتعلق بدوره في نظام العمل الحديث (كمهندس او طبيب ... إلخ) كانت - ولا تزال - تكرس القيم التقليدية فيما يخص علاقة الكبار بالصغار والرجل بالمرأة، حيث ظلت مضامين مناهج التعليم العربية تقليدية في نظرتها إلى أدوار المرأة والرجل. فتعليم المرأة في البلدان العربية يهدف إلى اعداد زوجات صالحات. وفي بعض هذه البلدان، كما في الخليج مثلا، وفي بعض الطبقات الاجتماعية في البلدان العربية الأخرى، فإن تعليم الفتاة لا تقتضيه الحاجة الاجتماعية. وفي هذه الحالة، لا يعدو التعليم أن يكون مجرد زينة تتحلى بها المرأة. وبمعنى آخر، فقد جرى وضع سياسات التعليم على أساس تهيئة المرأة لتكون ربة بيت وزوجة مطيعة وليس إعدادها للدخول في سوق العمل. كما أن مضامين الكثير من الكتب المدرسية لا تعكس صورة حقيقية للمرأة كإنسان فعال ونشط اقتصاديا واجتماعيا، اذ غالبا ما تصورها كامرأة ملتزمة بدورها الرئيسي والتاريخي: الانجاب والأمومة (باقر النجار: ٩٩). والسؤال المهم هو ما اذا كان نظام التعليم قد استطاع أن يغير ذات المرأة أو أن يدفعها الى الخروج من دائرة قيم الرجل واعرافه؟ لقد ساعد التعليم الرجل كما المرأة في ولوج سوق العمل الحديث إلا انه فشل في احداث تغيير نوعي في ذات المرأة، كما الرجل، فمازال الاثنان، وربما المرأة بصورة أكبر، مشدودين إلى "الذات التقليدية" والمحافظة على توزيع القوة بينهما، فلا الرجل يرغب في أن يثور عليها اذ بها تتحقق استمرارية هيمنته، ولا المرأة تتجاسر بالتمرد عليها (باقر النجار: ٩٩). وهكذا يعيد التعليم "الحديثة" انتاج التمايزات "التقليدية" بين أدوار الرجل والمرأة، ويدعم استمرارية النظام الأبوي حتى في القطاعات "الحديثة" من المجتمع.

٣- لا يسلم التشريع هو الآخر من تناقضات التحديث، وأثره في استمرارية النظام الأبوي لا يختلف عن أثر التعليم. إن الدساتير العربية تقر مساواة الرجل بالمرأة بوجه عام، وفي علاقات العمل خصوصا، وفي قوانين العمل ترجمة واضحة لهذه المساواة، أما في مجال العلاقة بين الرجل والمرأة فإن الحقوق غير متساوية، مثلما تعبر عنها نصوص قوانين الأحوال الشخصية التي ترسخ وتقنن تبعية المرأة للرجل في المسائل المتعلقة بالزواج والطلاق والخروج من البيت والسفر ... الخ، وفيما يتعلق بالتوريث، فإن إرث المرأة يبلغ نصف إرث الرجل. ويجري كل ذلك في الوقت الذي وقعت فيه أغلب الحكومات العربية على مواثيق حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل وغيرها من المواثيق والاتفاقات ذات الصلة. وبينما تعامل المرأة وفقا لقوانين العمل باعتبارها فردا قائما بذاته، تعاملها قوانين الأحوال الشخصية والهجرة والجنسية - باستثناء القوانين المعمول بها في تونس واليمن - باعتبارها ملحقة وتابعة لرجل (أب أو زوج)، في مخالفة واضحة للدساتير التي تقر موادها بالمساواة الكاملة بين الرجل والمرأة في كافة المجالات!!

وعلى الرغم من أن الايديولوجيا السائدة تؤكد دائما أن الدين هو المصدر الاساسي للتشريع الا ان هذا الأمر لا يطبق عادة الا في مجال الأحوال الشخصية، وهنا فقط يطبق التفسير الأبوي للدين حرفيا. ولاتزال المؤسسات الدينية التابعة للدولة تدعو الى حق القوامة التي للرجال على النساء باعتبارهن ناقصات عقل ودين ومخلوقات من الضلع الأعوج للرجل. كما ان هذه

المؤسسات تدعو الى طاعة الزوجة لزوجها وطاعة الابناء للآباء وتحض على عدم عقوق الوالدين، الا في حالة الشرك بالله، باعتباره خروجا على الدين. ومازال التحيز الأيديولوجي لدور المرأة كأم يجد تعبيرا عنه في كافة المجالات الموجهة من قبل الدولة، والاحتفال بعيد "الأم" هو ذروة التعبير عن هذا الاتجاه الرسمي.

٤- ويتعدى أثر التضارب الكيفي للتحديث حدود الدولة ومؤسساتها الحديثة ليمتد إلى بعض الحركات السياسية المناهضة لجهاز الدولة. ويتضح ذلك في حالة الحركات الإسلامية التي انتشرت في كثير من الاقطار العربية وأصبح لها وجود مؤثر حتى داخل المؤسسات الحديثة للمجتمع. فلقد مثلت هذه الحركات ملجأ آمنا لهؤلاء الذين استثارت الدولة أحلامهم في حياة حديثة أكثر رفاهية ثم عجزت أو تقاعست عن تحقيقها لهم، فكان أن لجأوا إلى النقيض، إلى جماعات تبشر بحياة أكثر بساطة وأقل تعقيدا، من البديهي أن يعتمد نموذجها المبسط هذا النظام الأبوي الكلاسيكي وقيمه الاساسية: الجماعية، وإعالة الرجال للنساء والكبار للصغار، وطاعة الصغير للكبير والمرأة للرجل، على أمل الخروج من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، حتى الوجودية التي نتجت عن الحداثة. وهكذا أصبح الحجاب والنقاب ملمحا مهما للمؤسسات "الحديثة" كالجامعة والمصنع والمستشفى ... الخ، وأصبحت الدعوة للحجاب وفصل المرأة عن الرجل داخل هذه المؤسسات، وبالطبع، عودة المرأة الى البيت تصدر عن الرجال بل والنساء الذين تلقوا تعليما واعدادا مهنيا علمانيا وأوروبيا الى حد كبير (انظر مثلا حالة النقابات المهنية في مصر: المحامين، المهندسين، الاطباء ... الخ) - والامر ذاته في الجزائر وتونس والسودان وغيرها. والأهم في كل ذلك ليس وضع المرأة مقارنة بوضع الرجل فحسب وانما اعادة انتاج مجمل النظام الابوي المستند الى التفسير الابوي (الذكوري) للاسلام ومن ثم سيطرة الرجل على المرأة والكبير على الصغير باسم "الدين".

٥- إن تأثير السياسة على العائلة العربية الذي يتجلى في دور الدولة وفي ظاهرة الحركات الإسلامية، يتضح أيضا من العواقب المتناقضة للحروب القومية والأهلية التي تعرضت لها المنطقة العربية. فقد شهدت المنطقة عدة حروب نظامية، اهمها الحروب التي خاضتها مصر والجمهورية العربية السورية ومنظمة التحرير الفلسطينية ضد اسرائيل، وحرب الخليج الأولى والثانية، والحروب الأهلية في لبنان والسودان، بالإضافة للانتفاضة الفلسطينية التي تتميز بمشاركة شعبية أكبر. ولقد أدت هذه الحروب (النظامية والأهلية [والشعبية]) إلى تشتيت العائلة وتهجيرها وتفرقة اعضائها من ناحية، وإلى تدهور خدمات الدولة [أو المجتمع] من ناحية أخرى، مما أكد ودعم اعتماد الفرد على العائلة حتى في الأمور المعيشية البسيطة (Joseph) - وإن كانت الآثار التي تركتها الانتفاضة الفلسطينية على العائلات العربية في الضفة وغزة لها تميزها وخصوصيتها. وعموما، فقد ساعدت المشاركة التطوعية للشباب وفي الانتفاضة الفلسطينية وفي الحرب الأهلية اللبنانية على تقوية الروابط العائلية من ناحية، وعلى إحداث تعديل مهم في العلاقات بين الكبار والشباب داخل العائلة لصالح تفاهم أكبر بين الجيلين فرضته ظروف مواجهة عدو واحد، فالأب الذي يحاول أن يمنع ابنه من العمل السياسي، ويقاطعه إذا لم يرضخ لرغبته، هو الأب ذاته الذي يحمي ابنه بكافة أشكال الحماية إذا تعرض للخطر من قبل العدو.

٦- ولقد أوضحنا فيما سبق بالتفصيل طبيعة العملية الاجتماعية - النفسية - الثقافية التي تكون في نهايتها المرأة العربية صورة للذات تسهم إسهاما كبيرا ومباشرا في استمرارية النظام الأبوي. والحقيقة أن عوامل هذا الاستمرار التي ترتبط بالتحديث - كما وكيفا - تعمل من الجانب الآخر على تشكيل ودعم واستمرار هذه الصورة. ومن المحير أن المرأة عندما تصبح في موقع سلطة

تمارس سلطتها على النساء الأخريات، كزوجة الابن مثلا، بالطريقة الذكورية، فتلومها على تقصيرها في العمل وترى فيها الصورة السلبية للمرأة: المرأة المحكومة برغبتها الجنسية التي لديها المقدرة على أن تدمر مصلحة الرجال وأن تفرق أفراد العائلة. وقد يكون انضباط المرأة خلف هذه النظرة راجعا الى حد ما الى ما تجده من منافع ضمن النظام الأبوي للسلطة، أو الى خوفها من السلطة الفعلية للرجل، او ارتداعها من قانون الدولة الذي يحد من حريتها في معظم البلدان العربية.

لقد تفاعل النقص الكمي للتحديث مع التضارب النوعي له، بما في ذلك نظرة المرأة لنفسها، في وجود الآثار الاجتماعية المتباينة والمتصادمة الناتجة من عمليات التحديث ومعدلات السرعة التي تمت بها - ليعيد في نهاية الأمر انتاج هيمنة النظام الأبوي، برغم التعديلات والتغيرات التي طرأت عليه.

التنييـــل

الجدول ١- مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي ١٩٩٠

	الزراعة ٪	الصناعة ٪	الخدمات ٪	مجموع الناتج المحلي الاجمالي (ببلايين الدولارات)
الكويت	١	٥٦	٤٣	٢٣ر٥
الامارات العربية المتحدة	٢	٥٥	٤٣	٢٨ر٣
الجمهورية العربية السورية	٢٨	٢٢	٥٠	١٤ر٧
المملكة العربية السعودية	٨	٤٥	٤٧	٨٠ر٩
تونس	١٦	٣٢	٥٢	١١ر١
عُمـــان	٣	٧٩	١٨	٧ر٧
الاردن	٨	٢٦	٦٦	٣ر٣
الجزائر	١٣	٤٦	٤١	٤٢ر٢
المغرب	١٦	٣٣	٥١	٢٥ر٢
مصـــر	١٧	٢٩	٥٤	٣٣ر٢
اليمن	٢٠	٣٣	٤٧	٦ر٧

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، ص ١٨٦-١٨٧.

الجدول ٢- توزيع قوى العمل على القطاعات الاقتصادية

	الزراعة ٪		الصناعة ٪		الخدمات ٪	
	١٩٦٥	٩١/١٩٨٩	١٩٦٥	٩١/١٩٨٩	١٩٦٥	٩١/١٩٨٩
الكويت	٢	-	٣٤	-	٦٤	-
قطر	-	٣	-	٢٨	-	٦٩
الامارات العربية المتحدة	٢١	٥	٣٢	٣٨	٤٧	٥٧
الجمهورية العربية السورية	٥٢	٢٢	٢٠	٣٦	٢٨	٤٢
المملكة العربية السعودية	٦٨	٤٨	١١	١٤	٢١	٣٧
ليبيا	٤١	١٨	٢١	٢٩	٣٨	٥٣
تونس	٥٠	٢٢	٢١	١٦	٢٩	٦٢
عُمان	٦٢	٤٩	١٥	٢٢	٢٣	٢٩
العراق	٥٠	١٣	٢٠	٨	٣٠	٧٩
الاردن	٣٧	١٠	٢٦	٢٦	٣٧	٦٤
لبنان	٢٩	١٤	٢٤	٢٧	٤٧	٥٩
الجزائر	٥٧	١٤	١٧	١١	٢٦	٧٥
المغرب	٦١	٤٦	١٥	٢٥	٢٤	٢٩
مصر	٥٥	٣٤	١٥	٢٢	٣٠	٤٤
اليمن	٧٣	٦٣	٨	١١	١٩	٢٦
السودان	٨١	٦٢	٥	١٠	١٤	٢٨

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، ص ١٦٨-١٦٩.

الجدول ٣- التحضر في الوطن العربي

	سكان الحضر الى اجمالي السكان (٪)			السكان(*) في المدن المليونية (٪)	السكان(*) في أكبر مدينة (٪)
	١٩٦٠	١٩٩١	٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٨٠
الكويت	٧٢	٩٦	٩٧	٥٥	٣٠
قطـــر	٧٣	٨٩	٩١	-	-
البحرين	٨٣	٨٣	٨٥	-	-
الامارات العربية المتحدة	٤٠	٧٨	٧٨	-	-
الجمهورية العربية السورية	٣٧	٥٠	٥٦	٦٠	٣٣
المملكة العربية السعودية	٣٠	٧٧	٨٢	٢٩	١٨
ليبيـــا	٢٣	٧٠	٧٦	٦٥	٦٥
تونس	٣٦	٥٤	٥٩	٣٧	٣٠
عُمـــان	٤	١١	١٥	-	-
العراق	٤٣	٧١	٧٥	٢٩	-
الاردن	٤٣	٦٨	٧٤	٣٦	٣٦
لبنـــان	٤٠	٨٤	٨٧	-	-
الجزائر	٣٠	٥٢	٦٠	٢٣	١٢
المغرب	٢٩	٤٨	٥٥	٣٦	٢٦
مصـــر	٣٨	٤٧	٥٤	٥٢	٣٩
اليمن	٩	٢٩	٣٧	-	٣٣
السودان	١٠	٢٢	٢٧	٣٥	٣١

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، ص ١٧٨-١٧٩.

(*) كنسبة مئوية من سكان الحضر.

الجدول ٤- التعليم في أقطار الوطن العربي

	معدل دخول الابتدائي الصف الاول (٪)	معدل إكمال المرحلة الابتدائية من الداخلين في الابتدائي (٪)	معدل الانتقال للمرحلة الثانوية من الداخلين في الابتدائي (٪)	نسبة المقيدين في الثانوي (٪)	نسبة المقيدين في التعليم العالي (٪)
	١٩٨٨	١٩٨٨	١٩٨٨	١٩٨٨-٩٠	١٩٨٨-٩٠
الكويت	٩٢	٩٠	٦٣	-	١٨
قطـــر	٧٠	٩٦	٨١	-	٢٤
البحرين	٩٥	٩٧	٩٢	-	١٨
الامارات العربية المتحدة	١٠٠	٩٤	٨٨	٦٧	١١
الجمهورية العربية السورية	١٠٠	٨٨	٦٣	٥٢	٢٠
المملكة العربية السعودية	٧٣	٩٠	-	٤٨	١٣
تونس	٩٥	٧٩	٣٤	٤٥	٩
عُمـــان	٩٥	٩١	٧٨	٥٤	٥
العراق	٩١	٥٨	٣٢	٤٧	١٤
الجزائر	٩٢	٨٨	٧٢	٦٠	١١
المغـــرب	٦٤	٦٣	٣٨	٣٦	١٠
مصـــــر	٨٧	٩٥	-	٨٢	١٩
اليمـــن	-	٧٤	-	٣١	٣
السودان	٥٨	٧٦	-	٢٠	٣

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، ص ١٦٢-١٦٣.

الجدول ٥- معدلات الاناث كنسبة مئوية من معدلات الذكور في مؤشرات الوضع الاجتماعي للمرأة

	معرفة القراءة والكتابة		متوسط سنوات الدراسة	المقيدون بالمدارس الابتدائية		المقيدون بالمدارس الثانوية	المقيدون بالتعليم العالي	قوة العمل
	١٩٧٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٦٠	١٩٨٨-٩٠	١٩٨٨-٩٠	١٩٨٨-٩٠	١٩٩٠
الكويت	٦٥	٨٧	٧٩	٧٨	٩٨	٩٤	١٢٩	١٦
قطـــر	-	-	٩٣	-	٩٨	١١٢	-	٨
البحرين	-	٨٤	٦٧	-	٩٨	١٠١	-	١١
الامارات العربية المتحدة	٢٩	-	١٠١	-	١٠٠	١١٤	-	٧
الجمهورية العربية السورية	٣٣	-	٦٠	٤٤	٩٣	٧٢	٧٢	١٨
المملكة العربية السعودية	١٣	٦٦	٢٦	-	٨١	٧٥	٧٣	٨
ليبيـــا	٢٢	٦٧	٢٣	٢٦	٩٠	-	-	١٠
تونس	٣٩	٧٦	٤١	٤٩	٩١	٨٠	٦٧	١٥
عمـــان	-	-	٢٢	-	٩٤	٨١	٨٠	٩
العراق	٣٦	٧١	٦٩	٣٨	٨٧	٦٤	٦٤	٦
الاردن	٤٥	٧٩	٦٦	٦٣	-	-	-	١١
لبنـــان	٧٣	٨٣	٦٦	٩٤	٩٢	٧١	٤٤	٣٧
الجزائر	٢٨	٦٥	١٨	٦٧	٨٨	٨٠	٤٤	٥
المغرب	٢٩	٦٢	٣٦	٤٠	٦٨	٧٠	٥٩	٢٦
مصـــر	٤٠	٥٤	٤٢	٦٥	٧٩	٧٥	٥٣	١٢
اليمن	١٥	٥٠	١٨	-	-	٢٠	-	١٥
السودان	٢١	٢٧	٤٥	٤٠	٧١	٧٤	٦٨	٤١

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، ص ١٥٢-١٥٣.

ملحوظة: جميع الارقام معبر عنها بالنسبة الى متوسط الذكور حيث الرقم القياسي يساوي ١٠٠ فكلما صغر الرقم كبرت الفجوة، وكلما اقترب الرقم من ١٠٠ صغرت الفجوة، وإذا كان الرقم أعلى من ١٠٠ فهذا يعني أن متوسط الاناث أعلى من الذكور.

المراجع العربية

أبو مندور، محمد ونوار، محمد حلمي والبنداري، عزة. "الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهجرة الزوج". المستقبل العربي. بيروت: (العدد رقم ١٢٠) ١٩٨٩.

أمين، سمير. الأمة العربية. القاهرة: مكتبة مدبولي، (ط١) ١٩٨٨.

ابراهيم، سعد الدين. النظام الاجتماعي العربي الجديد. القاهرة: دار المستقبل العربي، (ط٢) ١٩٨٢.

بركات، حليم. المجتمع العربي المعاصر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (ط ١) ١٩٨٤.

برنامج الأمم المتحدة الانمائي. تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

التركي، ثريا. "تفاوت القيم والمفاهيم بين الأجيال في المجتمع العربي السعودي المتغير". المستقبل العربي. بيروت (العدد رقم ٩٧) ١٩٨٧.

حطب، زهير ومكي، عباس. السلطة الأبوية والشباب. بيروت: معهد الإنماء العربي، د.ت.

زريق، هدى وفريدريك شورتر، "التركيب الاجتماعي للأسر المعيشية في مدن عربية". المستقبل العربي. بيروت: (العدد رقم ١٤٢) ١٩٩٠.

الزغل، علي. التغير في الخصائص النووية للأسرة في شمال الأردن. الأردن: جامعة اليرموك، ١٩٨٩.

الصفطي، مديحة. "التغير في الأسرة العربية: الدافع الاجتماعي" دراسة مقدمة للمركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل. حزيران/يونيو ١٩٩٠.

الشال، ليلى. "الأسرة المصرية وهجرة العمالة: الآثار الاقتصادية والاجتماعية" الحق: (العددان ٢-٣) ١٩٨٥.

عبد الحميد، آمال. "بعض أشكال الأسرة الممتدة في الحضر". منشور في علياء شكري (محرر): دراسات في علم الاجتماعي العائلي. الاسكندرية. دار المعرفة الجامعية، ١٩٩١.

عبد العزيز، عالية. "بعض ملامح التغير في شكل الأسرة الممتدة في الريف المصري". منشور في علياء شكري (محرر) دراسات في علم الاجتماع العائلي. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩١.

علماء الحملة الفرنسية. وصف مصر. القاهرة: مكتبة مدبولي، (د.ت).
عيساوي، شارل. التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط. بيروت: دار الحداثة، (ط١) ١٩٨٥.
فانون، فرانز. سوسيولوجية ثورة. بيروت: دار الطليعة، (ط١) ١٩٧٠.
فرجاني، نادر. سعيا وراء الرزق. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (ط١) ١٩٨٨.

لين، إدوارد وليم، المصريون المحدثون، شمائلهم وعاداتهم. القاهرة: مكتبة مدبولي، (ط٢) ١٩٧٥.

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري ١٩٥٢-١٩٨٠. القاهرة، ١٩٨٥.

النجار، باقر. "الحقوق الاجتماعية للمرأة". المستقبل العربي. بيروت: (العدد رقم ١٢٠) ١٩٨٩.

المراجع الانكليزية

Abu-Lughod, Lila. Veiled Sentiments: Honor and Poetry in a bedouin Society. Berkeley: University of California Press, 1986.

Altorki, Soraya. Women in Saudi Arabia: Ideology and Beavior Among the Elite. New York: Columbia University Press, 1986.

Barakat, Halim. "The Arab Family and the Challenge of Social Transformation." In Fernea, E. (ed.). Women and the Family in the Middle East, New Voices of Change. Austin: University Press, 1985.

Davis, Susan. "Changing Gender Relations in a Moroccan Town" In Tucker, Judith (ed.) Arab Women: Old Bounderies. New Frontiers. Bloomigton and Indianapolis: Indiana University Press, 1991.

Davis, Susan Schaffer and Douglas A. Davis. Adolescence in a Moroccan Town: Making Social Sense. New Brunswick, New Jersey: Rutgers University Press, 1989.

Dwyer, Daisy. Images and Self-Images: Male and Female in Morocco. New York: Columbia University Press, 1978.

Eickelman, Christine. Women and Community in Oman. New York: New York University Press.

Geertz, Clifford; Hildred Geertz and Lawrence Rosen. Order in Moroccan Society. New York: Cambridge University Press, 1979.

Hakim, George. "The Economic Basis of Lebanese Polity" in Binder, Leonard (ed.) Politics in Lebanon. New York: John Wiley and Sons, 1966.

Hoodfar, Homa. Household Budgeting and Financial Management in a Lower-Income Cairo Neighborhood" In Dwyer, Daisy and Judith Bruce (eds.) A Home Divided: Women and Income in the Third World. Stanford, California: Stanford University Press, 1988.

Johnson, Michael. "political Bosses and Their Gangs: Zu'ama and Qabadayat in the Sunni Quarters of Beirut" In Gellner, E. and John Waterbury (eds.) Patron and Clients in Mediterranean Societies. London: Duckworth.

Joseph, Saud. "Connectivity and Patriarchy Among Urban Working Class Arab Families in Lebanon," In Press.

Kandiyoti, Deniz. "Islam and Patriarchy: A Comparative Perspective" In Keddie, Nikki and Beth Baron (eds.) Women in the Middle Eastern History. New Haven: Yale University Press, 1991.

Khalaf, Samir. "Primordial Ties and Politics in Lebanon," Middle East Studies. 4(3): 1968.

_____. "Changing Forms of Political Patronatage in Lebanon," in Gellner, E., and John Waterbury (eds.) Patrons and Clients in Mediterranean Societies. London. Duckworth, 1977.

Khattab, Hind Abou Seoud and Syada Greiss El-Daeif. "Impact of Male Labor Migration on the Structure of the Family and the Roles of Women," Giza, Egypt: The Population Council West Asia and North Africa, n.d.

League of Arab States. Pan Arab Project for Child Development Cairo, Egypt: 1994.

Mernissi, Fatima, Beyond the Veil: Male-Female Dynamics in a Modern Muslim Society. Cambridge, Mass: Schenkman 1975.

Nawar, Laila; Cynthia Lloyd and Barbara Ibrahim. "Women's Autonomy and Gender Roles in Egyptian Families," Paper submitted to symposium by the Population Council of Family Gender and Population Policy". Cairo: February 1994.

Rugh, Andrea. Family in Contemporary Egypt. Syracuse: Syracuse University Press, 1984.

Al-Thakeb. "Size and Composition of the Arab Family: Census and Survey data" International Journal of Sociology of the Family. 1981(II).

Sharabi, Hisham. "The Impact of Class and Culture on Social Behavior: The Feudal Bourgeois Family in Arab Society," In Psychological Dimensions of Near Eastern Studies. Brown, L. Carl and Norman Itzkowitz (eds.) Princeton: Darwin Press, 1977.

Wikan, Unni. Behind the Veil in Arabia Women in Oman. Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1982.

UNESCWA LIBRARY
20010808